



الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

التوظيف في اليمن: إحصاءات حديثة واتجاهات مستقبلية

إعداد

رنا صالح الجعوني

2025

النقاط الأساسية

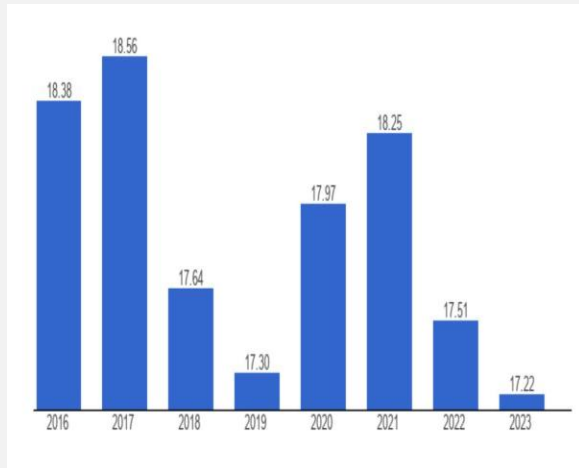
يتناول هذا التقرير تحليلاً معمقاً لاتجاهات التوظيف المستقبلية في الجمهورية اليمنية، في ضوء التحديات الاقتصادية والإنسانية التي فرضها النزاع المستمر، وتأثيراتها على بنية سوق العمل، مع التركيز على الفرص المتاحة لإعادة تنشيط الاقتصاد عبر دعم القطاعات الواعدة وتطوير رأس المال البشري. وفيما يلي أبرز مخرجات التقرير:

- يعاني الاقتصاد اليمني من ارتفاع حاد في معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، نتيجة لانكماش القطاعين العام والخاص، حيث تجاوز معدل بطالة الشباب 32% في 2023، بينما بلغت بطالة النساء نحو 38%، ما يعكس فجوة واضحة في الوصول إلى فرص العمل.
- يُعد الاقتصاد الرقمي من أكثر القطاعات الواعدة التي يمكن أن توفر فرص عمل نوعية ومستدامة للشباب، في مجالات مثل البرمجة والتسويق الرقمي والعمل الحر، رغم تحديات البنية التحتية الرقمية المحدودة.
- تبرز المشاريع الصغيرة والمتوسطة كوسيلة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي المحلي وخلق فرص عمل مستقلة ومرنة، خاصة في الصناعات الغذائية والحرف والخدمات التجارية، بشرط توفير الدعم المالي والتقني اللازم.
- يمثل قطاع الزراعة والصناعات الزراعية أحد المرتكزات الاستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي والتشغيل الريفي، مع الحاجة لتحديث أساليب الإنتاج وربطها بالأسواق وسلاسل القيمة.
- يتيح التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة، لا سيما الطاقة الشمسية، فرص عمل في تركيب وصيانة الأنظمة، خاصة في المجتمعات غير المخدومة بشبكات الكهرباء، ويعزز من فرص التحول نحو اقتصاد مستدام.
- يشهد قطاعا الصحة تزايداً في الطلب نتيجة الأزمة الإنسانية، ما يستدعي تأهيل كوادر صحية جديدة وتوسيع برامج الرعاية المجتمعية، خاصة في مناطق النزوح والتجمعات السكانية الهشة.
- يُعد التعليم الفني والمهني خياراً استراتيجياً لإعادة بناء المهارات الفنية والتقنية لدى الشباب، وركيزة أساسية في جهود إعادة الإعمار، بشرط تحديث المناهج وربط التدريب بسوق العمل.
- تلعب الجامعات دوراً متزايداً في تطوير المهارات الحديثة للخريجين من خلال دمج التكنولوجيا وريادة الأعمال واللغات في المناهج، مما يعزز جاهزية الخريجين للاندماج في الاقتصاد المعاصر محلياً وإقليمياً.

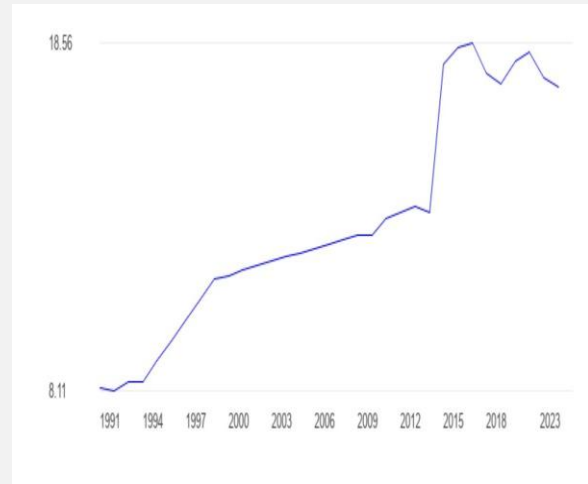
معدلات البطالة بين الشباب

تواجه الجمهورية اليمنية منذ عام 2015 أزمة متعددة الأبعاد، اتخذت طابعاً اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً عميقاً، نتيجة النزاع المسلح الممتد، وما ترتب عليه من انهيار المؤسسات العامة، وتراجع النشاط الاقتصادي، وتقلص فرص التوظيف، خاصة في القطاعين العام والخاص الرسميين. هذه التحولات العميقة أحدثت خللاً كبيراً في سوق العمل، وانعكست بشكل مباشر على ارتفاع معدلات البطالة، وازدياد حجم القطاع الخاص، واتساع فجوة المهارات بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

تشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل البطالة العام في اليمن بلغ نحو 17.22% في عام 2023، منخفضاً بشكل طفيف من 17.51% في عام 2022، لكنه لا يزال من بين الأعلى عالمياً مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 6.99%. كما أن هذا المعدل لا يزال أعلى من المتوسط التاريخي لليمن البالغ 13.12% خلال الفترة من 1991 إلى 2023 [1]، وهو ما يعكس استمرار الضغوط البنوية في سوق العمل (صوره رقم 1).

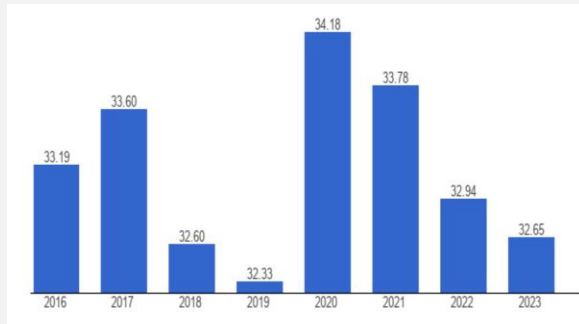


صوره رقم 2: معدلات البطالة للأعوام (2023-2016)

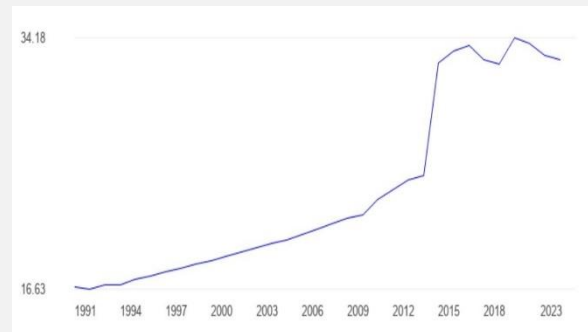


صوره رقم 1: التغيرات التاريخية لمعدلات البطالة

أما معدل بطالة الشباب (الفئة العمرية 15-24 عامًا) فقد بلغ 32.65% في عام 2023، مسجلًا انخفاضًا طفيفًا مقارنة بـ 32.94% في عام 2022، لكنه يظل من أعلى المعدلات المسجلة عالميًا، حيث يتجاوز ضعف المتوسط العالمي البالغ 16.08%. ويظهر هذا المعدل المرتفع أن شريحة واسعة من الشباب اليمني، رغم كونها الأكثر عددًا من حيث التكوين السكاني، تظل مستبعدة فعليًا من سوق العمل الحكومي والخاص على حد سواء. وتُعد هذه المعدلات انعكاسًا لتراكمات تاريخية، إذ يبلغ المتوسط التاريخي لبطالة الشباب في اليمن للفترة من 1991 إلى 2023 نحو 23.35%، ما يشير إلى أن هذه الفئة لم تُمنح الفرصة الكافية للاندماج في النشاط الاقتصادي حتى قبل الأزمة الأخيرة. وقد بلغ الحد الأدنى التاريخي لبطالة الشباب 16.63% في عام 1992، فيما تم تسجيل أعلى معدل بلغ 34.18% في عام 2020 [2]، مما يؤكد أن الأزمة الاقتصادية والسياسية الأخيرة قد فاقت الوضع بشكل كبير. ويرتبط استمرار ارتفاع بطالة الشباب بعدة عوامل، منها عدم المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، وندرة فرص التدريب العملي، وضعف منظومة الإرشاد المهني، إلى جانب القيود الاقتصادية العامة. كما أن غياب المبادرات الوطنية الكبرى للتشغيل أو الحوافز الاستثمارية للشركات المحلية أسهم في تقليص الفرص المتاحة أمام الخريجين الجدد والباحثين عن العمل في الريف والحضر على حد سواء.



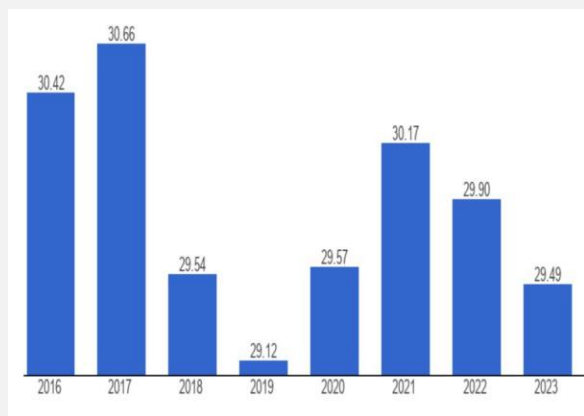
صوره رقم 4: معدلات بطالة الشباب للفئة العمرية 15-24 عامًا خلال الأعوام (2023-2016)



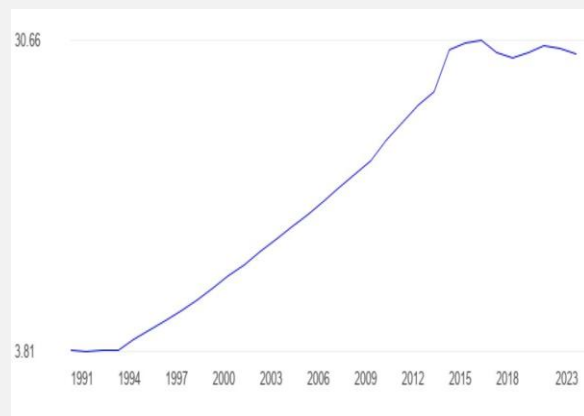
صوره رقم 3: التغيرات التاريخية لمعدلات بطالة الشباب (الفئة العمرية 15-24 عامًا)

أما معدل بطالة النساء فقد بلغ 29.49% في عام 2023، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً عن مستواه في عام 2022 البالغ 29.9%، لكنه لا يزال من بين أعلى المعدلات عالمياً، إذ يتجاوز بأكثر من ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي البالغ 8.37%. ويُظهر هذا المؤشر تحدياً هيكلياً مستمراً في إدماج النساء البينيات في سوق العمل. وعند المقارنة تاريخياً، يتبين أن معدل بطالة النساء في اليمن خلال الفترة من 1991 إلى 2023 بلغ في المتوسط 17.38%، وهو ما يشير إلى تصاعد مستمر في معدلات البطالة النسائية خلال العقد الأخير، حيث بلغ أدنى مستوى له 3.81% في عام 1992، وأعلى مستوى 30.66% في عام 2017 [3].

هذا الارتفاع المتواصل في بطالة النساء يُعزى إلى عدة عوامل متداخلة، منها ضعف مشاركة المرأة في القوة العاملة، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 5.1% في عام 2023، مقارنةً بمتوسط عالمي يبلغ 51.07%. كما أن النساء لا يشكلن سوى 7.77% فقط من إجمالي القوى العاملة اليمنية، وهي من أدنى النسب المسجلة عالمياً، ما يعكس فجوة حادة في التمكين الاقتصادي [4]. ويرتبط ذلك بجملة من الأسباب البنيوية، أبرزها العوامل الاجتماعية والثقافية المقيدة لدور المرأة، وضعف فرص التعليم والتدريب الفني للفتيات، وندرة المبادرات المخصصة لتمكين النساء اقتصادياً، خاصة في المناطق الريفية أو المتأثرة بالنزاع. كما تلعب البنية التحتية الضعيفة، وعدم توفر بيئة عمل صديقة للمرأة، وغياب سياسات داعمة لتشغيل الإناث، دوراً رئيسياً في تكريس هذه الفجوة.



صوره رقم 6: معدلات بطالة النساء للأعوام (2023-2016)



صوره رقم 5: التغيرات التاريخية لمعدلات بطالة النساء

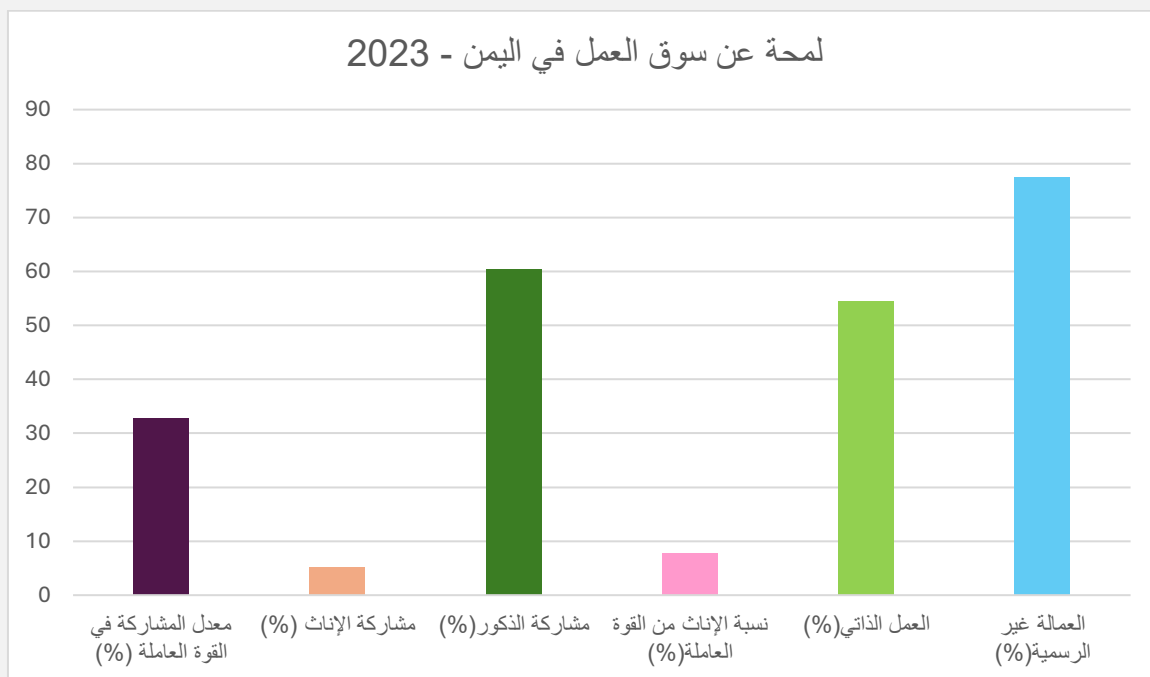
بلغت قوة العمل الإجمالية في اليمن نحو 7.59 مليون شخص في عام 2023، وهو أعلى مستوى تاريخي منذ بدء تسجيل المؤشر في عام 1991، مقارنةً بمتوسط تاريخي يبلغ 5.3 ملايين شخص. هذا الارتفاع يعكس توسعاً ديموغرافياً ملحوظاً، لكنه لم يترافق مع نمو مماثل في حجم فرص العمل، ما أدى إلى اتساع فجوة البطالة، خصوصاً بين الشباب والنساء [5].

كما بلغ معدل المشاركة العامة في القوى العاملة 32.79% في عام 2023، وهو أقل من المتوسط التاريخي لليمن البالغ 39.54%، وأقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يقدر بـ 60.88%. ويُظهر هذا المؤشر تراجعاً في حجم السكان النشطين اقتصادياً، رغم الزيادة العددية في حجم القوة العاملة [6].

ويُلاحظ أيضاً ضعف شديد في مشاركة النساء في القوى العاملة، حيث بلغت نسبة مشاركة الإناث 5.1% فقط في عام 2023، مقابل 60.42% للذكور، مما يعكس فجوة نوعية عميقة. كما أن النساء لا يمثلن سوى 7.77% من إجمالي قوة العمل، مقارنةً بمتوسط عالمي يبلغ 41.56%. وقد انخفض متوسط مشاركة النساء تاريخياً في اليمن من 21.61% في عام 1999 إلى مستواه الحالي، وهو ما يعكس انكماشاً مستمراً في تمكين المرأة الاقتصادي. في المقابل، لا يزال التشغيل الذاتي يشكل النسبة الأكبر من الوظائف، حيث وصلت نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى 54.48% في عام 2022، مقارنةً بمتوسط عالمي قدره 40.56%. أما التوظيف في القطاع غير الرسمي، فقد شكّل حوالي 77.4% من إجمالي التوظيف في آخر تقدير رسمي متاح (2014) [4، 7-9]، وهي من أعلى النسب عالمياً. هذه المؤشرات مجتمعة تشير إلى هشاشة سوق العمل اليمني، وتغز من أهمية وضع سياسات موجهة لرفع معدل المشاركة، خاصة بين النساء والشباب، وتنمية فرص العمل الرسمية، وتوسيع قاعدة الاقتصاد المنظم.

وفيما يتعلق بمعدل المشاركة في القوى العاملة، فقد بلغ 32.79% في عام 2023، وهو أقل من المتوسط التاريخي لليمن البالغ 39.54%، وأقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 60.88%. وتشير البيانات إلى أن معدل مشاركة الذكور بلغ 60.42%، مقارنةً

بـ5.1% فقط للإناث، ما يعكس فجوة حادة في التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث تمثل النساء فقط 7.77% من إجمالي قوة العمل. ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل الهيكلية أبرزها الانكماش الاقتصادي، وتوقف العديد من الأنشطة الإنتاجية، والنزوح الواسع للسكان، وضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية، وانخفاض حجم الاستثمارات العامة والخاصة. ويُعزى ذلك إلى الانكماش الاقتصادي، وتوقف الأنشطة الإنتاجية، والنزوح الواسع للسكان، وضعف الخدمات الأساسية، وانخفاض الاستثمار.



صوره رقم 7: لمحة عن سوق العمل في اليمن - 2023

حجم القطاع غير الرسمي في التوظيف

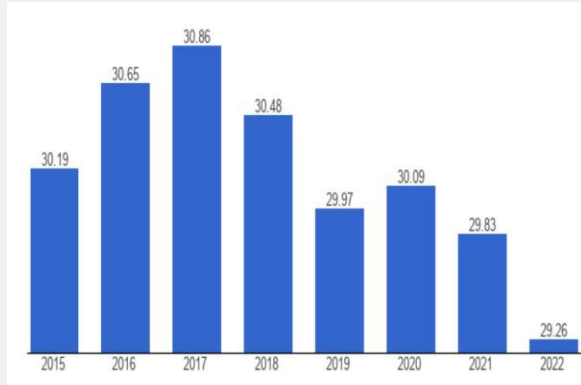
يُشكل القطاع غير الرسمي جزءاً رئيسياً من سوق العمل اليمني، بل هو القناة الأساسية لاستيعاب اليد العاملة في ظل انكماش القطاع المنظم بسبب الصراع. وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية لفترة ما قبل الحرب، كان أكثر من ثلاثة أرباع العاملين (حوالي 77%) يعملون في وظائف غير رسمية بحلول منتصف العقد الماضي. ويشمل ذلك العمل في المشاريع العائلية والزراعة والأنشطة التجارية الصغيرة [10, 11]. ويُقصد بالقطاع غير الرسمي - كما تعرفه منظمة العمل الدولية - أنه يشمل الأنشطة الاقتصادية التي تُمارس دون تسجيل قانوني أو ترخيص رسمي، وغالباً خارج نطاق الإشراف المؤسسي للدولة. ويشمل العاملين لحسابهم دون سجل تجاري، والباعة المتجولين، والحرفيين، والعمال الموسميين، إضافة إلى العاملين في منشآت صغيرة لا تقدم عقوداً أو تأمينات اجتماعية [12]. يتميز هذا القطاع بالمرونة وسرعة الاستجابة للآزمات، لكنه يعاني من هشاشة كبيرة بسبب غياب الحقوق والحماية. ويؤثر انتشاره الواسع في اليمن على نوعية العمل ومستويات الأجور والحماية الاجتماعية، كما يشكل تحدياً رئيسياً أمام أي جهود إصلاحية لسوق العمل. هذا الوضع يعكس هشاشة سوق العمل ويبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية شاملة. مع تدهور الاقتصاد خلال 2020-2024، يُرجح أن أهمية القطاع غير الرسمي ازدادت. فالكثير من اليمنيين، وخاصة الشباب والنساء، اضطروا لإنشاء أنشطة صغيرة أو العمل بشكل حر (فري لانسر) لتأمين سبل العيش [13]. وتدل البيانات على أن أقل من نصف العاملين فقط يتقاضون رواتب وأجور رسمية؛ حيث أن حوالي 47% من الذكور العاملين و34% من الإناث العاملات فقط يصنفون كعمال بأجر (موظفين رسميين) والبقية يعملون لحسابهم الخاص أو كعمال أسريين دون أجر ثابت [14]. هذا ينسجم مع حقيقة أن القطاع الخاص الرسمي تقلص بشدة. كما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تأثرت بالحرب، مما دفع العديد من أصحاب الأعمال لإغلاق شركاتهم أو تقليصها. ونتيجة لذلك أصبح التوظيف في القطاع الحكومي والمنظمات محدوداً، فزاد اعتماد السكان على أنشطة غير رسمية كالتجارة البسيطة والحرف والخدمات المجتمعية.

إن هيمنة التوظيف غير الرسمي تمثل تحديًا كبيرًا لمستقبل سوق العمل؛ فهي تعني انخفاض الإنتاجية وضعف شبكات الأمان الاجتماعي للعمال. لذلك تُبرز تقارير التنمية الحاجة إلى برامج التطبيع (Formalization) – إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي – لتحسين ظروف العمل وزيادة الإيرادات الحكومية مستقبلاً [15]. لكن تحقيق ذلك يرتبط بتحسين الوضع الأمني والاقتصادي عمومًا.

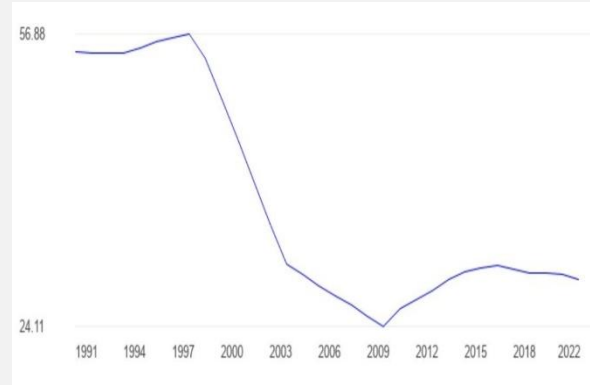
مساهمة القطاعات الاقتصادية في التوظيف

يتميز هيكل التوظيف في اليمن بتركز العمالة في قطاع الخدمات والزراعة، مع مساهمة أقل بكثير للصناعة. ففي عام 2014 – قبل اندلاع الحرب بعام ووفق أحدث البيانات المتاحة – قدرّت منظمة العمل الدولية (ILOSTAT) توزيع التوظيف كالتالي: حوالي 29.2% من القوى العاملة تعمل في قطاع الزراعة (بما في ذلك الزراعة وصيد الأسماك)، ونحو 14.5% فقط يعملون في القطاع الصناعي (بما فيه التصنيع والتعدين والبناء)، بينما يستحوذ قطاع الخدمات على حوالي 56.2% من إجمالي التوظيف. هذا التوزيع يؤكد هيمنة الخدمات والزراعة على الاقتصاد اليمني. ويشمل قطاع الخدمات الوظائف في التجارة والنقل والإدارة العامة والتعليم والصحة وغيرها [16].

الجدير بالملاحظة أن حصة الزراعة في التوظيف ارتفعت خلال العقد الأخير. ويُعد القطاع الزراعي في اليمن من أهم المصادر التقليدية للتوظيف، حيث بلغت نسبة العمالة في الزراعة 29.26% من إجمالي التوظيف في عام 2022، وفقًا لبيانات البنك الدولي. ورغم أن هذا يمثل تراجعًا طفيفًا عن 29.83% في عام 2021، إلا أنه لا يزال أعلى من المتوسط العالمي البالغ 23%. وتُظهر البيانات التاريخية أن متوسط العمالة الزراعية في اليمن للفترة بين 1991 و2022 بلغ نحو 37.89%، بينما سجل أعلى معدل له في عام 1998 بنسبة 56.88%، وأدنى معدل في عام 2010 بنسبة 24.11% [17]. ويعكس هذا التراجع التدريجي تحولًا هيكليًا في بنية الاقتصاد اليمني، وكذلك تأثير التوسع العمراني، وتقلص المساحات الزراعية، والهجرة من الريف إلى الحضر. ومع ذلك، لا يزال القطاع الزراعي يمثل شبكة أمان حيوية لفئات واسعة من السكان، خاصة في المناطق الريفية. وتكمن فرص التوظيف المستقبلية في الزراعة في تحديث طرق الإنتاج، والانتقال إلى ممارسات الزراعة الذكية (مثل الري بالتنقيط والطاقة الشمسية)، وتحفيز الصناعات الغذائية المرتبطة بالزراعة مثل التعبئة، والتغليف، والنقل، والتخزين. كما أن تطوير سلاسل القيمة الزراعية وربط المزارعين بالأسواق المحلية والإقليمية يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل، ما يعزز من استدامة القطاع ويجعله رافدًا اقتصاديًا واجتماعيًا مهمًا، خاصة في سياق التعافي وإعادة الإعمار الوطني.



صوره رقم 9: معدلات مشاركة القطاع الزراعي للقوى العاملة للأعوام (2022-2016)



صوره رقم 8: التغيرات التاريخية لمعدلات مشاركة القطاع الزراعي للقوى العاملة

بالمقابل، تراجع نصيب الصناعة نتيجة توقف معظم أنشطة النفط والغاز وانكماش التصنيع بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية، فهبطت مساهمة الصناعة بنسبة 1.03% [18]. أما قطاع الخدمات فلا يزال الأكبر من حيث التوظيف، لكنه هو الآخر تأثر بانكماش الاقتصاد. كثير من وظائف الخدمات مرتبطة بالحكومة (كالإدارة والتعليم والصحة) أو بأنشطة التجارة والسوق المحلي. ومع ذلك، فإن حوالي 60% من العاملين يعملون في مجالات الخدمات وفق بيانات 2021 [18]، مما يعكس أهمية هذا القطاع حتى في ظل الأزمة. تشمل هذه النسبة أيضًا العاملين في الاقتصاد غير الرسمي الخدمي (مثل الباعة المتجولين والحرفيين في المدن).

إن فهم هذا التوزيع القطاعي مهم للتخطيط المستقبلي؛ فزيادة فرص العمل قد تأتي من إنعاش القطاع الصناعي (مثل الصناعات التحويلية الصغيرة) واستثمار ميزات اليمن الزراعية والسكنية، إلى جانب تطوير الخدمات الحديثة مثل الاتصالات والتكنولوجيا. لكن ذلك يتطلب الاستقرار والاستثمار لإعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية.

جهود تطوير المهارات والتدريب الفني والتقني

نظرًا لتدهور فرص العمل وارتفاع البطالة، برزت أهمية التدريب المهني والتقني لتأهيل الشباب وتمكينهم من اكتساب مهارات عملية. خلال 2020-2024، تضافرت جهود الحكومة (ضمن إمكاناتها المحدودة) مع دعم منظمات دولية كمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتفعيل برامج تنمية المهارات. حيث أصبح تعزيز نظام التعليم الفني والتدريب المهني (TVET) ركيزة محورية في استراتيجيات الحد من الفقر والتعافي الاقتصادي في اليمن؛ إذ تُجمع تقارير اليونسكو والاتحاد الأوروبي على أن صقل مهارات الشباب هو مفتاح إعادة بناء الاقتصاد وتعزيز السلم الاجتماعي [13].

وقد عملت منظمة العمل الدولية على مدى العقد الأخير على توسعة منظومة TVET وبناء قدرات معاهدها، عبر برامج شملت تحديث المناهج وإعداد المدربين في جميع المحافظات [19]. في عام 2023 أطلقت المنظمة برنامج التلمذة المهنية (Apprenticeship) الذي درّب 795 شابًا وشابة 48% منهم نساء - على مهن مطلوبة في السوق المحلي. يعتمد هذا البرنامج على تدريب عملي داخل ورش حرفيين محترفين، ليكتسب المتدربون خبرة مباشرة تؤهلهم للتوظيف أو لافتتاح مشاريع صغيرة خاصة [19]. بالتوازي، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حزمة مشروعات للتدريب المهني وريادة الأعمال غطّت 24 مديرية في تسع محافظات، وقدمت دورات في التصنيع الغذائي، الخياطة والمنسوجات، الحرف اليدوية، وصيانة المعدات التقنية [20]. يحصل خريجو هذه الدورات - بعد اجتيازهم خطة عمل مُعتمدة - على منحة عينية تُقدّر بـ 1000 دولار أمريكي لشراء المعدات وبدء نشاطهم متناهي الصغر. وحتى نهاية 2024، وصل عدد المستفيدين من هذه التدخلات إلى أكثر من 1500 شاب وشابة، بينهم قصص نجاح بارزة في صيانة الهواتف وإنتاج الأغذية المحلية في حضرموت ولحج وإب وذمار [19-21]. إلى جانب الشركاء الدوليين، تضطلع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) ببرامج لبناء مهارات ريادة الأعمال والإدارة، مركّزة على الشباب العاطلين والنساء معيلات الأسر من خلال تدريبات على الحرف المنزلية والتسويق الرقمي [22].

وعلى الرغم من تحديات نقص التمويل وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق الريفية، تُعدّ تنمية المهارات التقنية والمهنية أولوية مزدوجة: فهي تكافح البطالة الآنية، وتُعدّ الكوادر للمشاركة في جهود إعادة الإعمار مستقبلاً [19]. وتُجمل تقارير اليونسكو الحديثة أنّ الاستثمار المستدام في رأس المال البشري - من خلال تحديث مناهج TVET وربطها باحتياجات سوق العمل وإعادة الإعمار - سيبقى حاسماً لتعافي الاقتصاد اليمني على المدى الطويل.

توجهات سوق العمل الرقمي وريادة الأعمال

في ظل الركود الذي يضرب القطاعات التقليدية وصعوبة الحصول على وظيفة في الاقتصاد المحلي المنكمش، بدأ العديد من الشباب اليمني التوجّه نحو سوق العمل الرقمي والعمل الحر عبر الإنترنت كنافذة أمل جديدة. خلال 2020-2024، ظهرت مبادرات متزايدة لتمكين الشباب رقميًا وتزويدهم بالمهارات المطلوبة للعمل في الاقتصاد الرقمي العالمي، سواء كموظفين عن بُعد أو كرواد أعمال يؤسسون مشاريع ناشئة تقنية. على سبيل المثال، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطلاق عدة برامج تدريبية في البرمجة والتسويق الرقمي وتطوير التطبيقات بهدف زيادة فرص توظيف الشباب عبر الإنترنت [23, 24]. كما تم إنشاء حاضنات أعمال رقمية ومسابقات ابتكار برعاية منظمات دولية لتشجيع رواد الأعمال اليمنيين الناشئين على تطوير أفكار مشاريع تكنولوجية.

رغم البنية التحتية الضعيفة، برزت بالفعل نماذج ناجحة في مجال العمل الرقمي: هناك فئة من الشباب تعمل كمستقلين (Freelancers) مع شركات وأفراد في الخارج في مجالات مثل تطوير البرمجيات، التصميم الجرافيكي، الترجمة، وإدارة مواقع التواصل الاجتماعي [25, 26]. يستفيد هؤلاء من فارق الدخل، حيث يمكنهم تقاضي أجور بالدولار تساهم في تحسين مستوى معيشتهم مقارنة بالسوق المحلية. كذلك، ظهرت شركات ناشئة محلية في ميادين التكنولوجيا الزراعية (Agri-tech)، وتطبيقات الطاقة الشمسية، والتعليم الإلكتروني، أسسها رواد أعمال شباب مستفيدون من الدعم التدريبي والتمويلي المتاح.

ومع أن نسبة رواد الأعمال لا تزال صغيرة في المشهد الاقتصادي اليمني – فعلى سبيل المثال، فقط 2.6 % من النساء العاملات في 2023 كنّ صاحبات عمل أو مديرات لمشاريعهن الخاصة [27] – إلا أن انتشار ثقافة ريادة الأعمال في تصاعد مستمر. تسهم في ذلك برامج حاضنات الأعمال والمسابقات الوطنية (مثل مسابقة رواد الأعمال الشباب التي تنظمها بعض المنظمات) والتي تشجّع تبادل الأفكار المبتكرة وتمويل أفضل المشاريع. ويُنظر لريادة الأعمال على أنها حلّ عملي لمشكلة البطالة ليس فقط بخلق وظائف لصاحب المشروع ومن يعمل معه، بل أيضًا لدورها في ابتكار حلول محلية للتحديات التنموية (في الغذاء أو الطاقة أو الخدمات التعليمية والصحية).

على الجانب الآخر، يواجه توسّع سوق العمل الرقمي في اليمن عقبات هيكلية كبيرة؛ أبرزها ضعف وانتشار خدمة الإنترنت والكهرباء. إذ لا تتجاوز نسبة من يستخدمون الإنترنت بانتظام حوالي 18 % من السكان عام 2022 [28] – وهي من أدنى المعدلات عالميًا – حتى إن بعض التقديرات (المعتمدة على اشتراكات الهاتف النقال) ترفع النسبة إلى نحو 26.7 % [29]، لكنها تظل منخفضة جدًا. يعود ذلك إلى تهالك البنية التحتية للاتصالات نتيجة الحرب، وخروج الكثير من كابات الألياف الضوئية عن الخدمة، علاوة على الانقطاعات المستمرة للكهرباء التي تجعل الاتصال بالإنترنت متعذرًا لفترات طويلة. كما أن ارتفاع كلفة خدمات الإنترنت المحدودة المتاحة يضيف عائقًا ماليًا؛ إذ يدفع المستخدم اليمني مبالغ كبيرة مقابل سرعة وجودة متدنيتين مقارنة بالدول الأخرى. هذه العوامل تحدّد من قدرة الشباب على الاستفادة من منصات العمل الحر العالمية بشكل تنافسي، إضافة إلى القيود البنكية وعقبات تحويل الأموال إلى الداخل.

بالرغم من هذه التحديات، يبقى الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال من أكثر الاتجاهات المستقبلية الواعدة للشباب اليمني. فمن المتوقع أن يلعب التحول الرقمي دورًا متزايدًا في سوق العمل خلال السنوات القادمة مع تحسّن البنية التحتية تدريجيًا. إن دعم تعليم المهارات التقنية الحديثة (كالبرمجة وتحليل البيانات والتسويق الإلكتروني) ونشر ثقافة العمل الحر، إلى جانب توسيع الوصول للإنترنت والطاقة، وتقديم التمويل الصغير لرواد الأعمال، كلها خطوات أساسية لتحويل هذا التوجه إلى قصص نجاح على نطاق واسع [24, 30]. الجدير بالذكر أن التقارير تفيد بأن زيادة اتصال اليمنيين بالإنترنت ولو بنسبة معيّنة قد تفتح سوق عمل عن بُعد واسعًا نظرًا لانخفاض تكاليف توظيف العمالة اليمنية مقارنة بغيرها عند تساوي المهارات. من جهة أخرى، ريادة الأعمال التقليدية عبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة (على الأرض) تبقى هي أيضًا سبيلًا مهمًا لخلق الوظائف، خاصة مع تراجع قدرة القطاع العام على التوظيف. بالفعل، تشهد اليمن مبادرات شبابية في مجالات الصناعات الغذائية (كإنتاج العسل ومنتجات الألبان محليًا) والحرف اليدوية والخدمات التجارية في المجتمع، يسرّها انتشار وسائل التواصل الاجتماعي للتسويق وسلاسل التوريد المرنة. لذا، فإن تمكين الشباب من أدوات الريادة – سواء كانت رقمية أو تقليدية – يمثل محورًا محوريًا في أي استراتيجية لمعالجة البطالة مستقبلاً.

القطاعات الاقتصادية الواعدة وفرص التوظيف

على الرغم من الدمار الذي لحق باقتصاد اليمن، لا تزال هناك قطاعات واعدة يمكن أن تشكل ركيزة لانتعاش التوظيف إذا ما حظيت بالدعم والاستثمار الملائمين. سنستعرض هنا أبرز هذه القطاعات – التي أوصت بها الدراسات بناءً على إمكانيات الاقتصاد اليمني – مع تحليل فرص النمو والتشغيل في كل منها خلال المستقبل المنظور:

➤ الزراعة والصناعات الغذائية

يُعد قطاع الزراعة عماد الاقتصاد اليمني الريفي ومصدر رزق لملايين الأسر، كما أسلفنا تبلغ مساهمته نحو 30 % من إجمالي العمالة إضافة إلى ذلك، يرتبط بهذا القطاع قطاع الصناعات الغذائية (التصنيع الزراعي) الذي يشمل أنشطة معالجة المحاصيل وإنتاج السلع الغذائية (مثل طحن الحبوب، وصناعة الزيوت، وتعليب الخضروات والفواكه، وإنتاج الألبان ومشتقاتها، إلخ) [31]. هذا القطاع المزدوج (الزراعي/الغذائي) يمتلك إمكانيات كبيرة لتوفير الوظائف وتحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد اليمني لأسباب عدة: أهمها توفر الأراضي الزراعية الخصبة وتنوّع المنتجات (حبوب، خضروات، فواكه، بَنّ، عسل، ثروة حيوانية) [32]، إضافة لحاجة البلاد الماسة لتحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي في ظل اعتمادها الحالي على الاستيراد – إذ تستورد اليمن نحو 70 % من غذائها وحوالي 97 % من الحبوب [33]. خلال سنوات الحرب، عاد الكثيرون إلى الزراعة كملاذ أخير، لكنهم واجهوا تحديات كبيرة في مدخلات الإنتاج والتسويق نتيجة تعطل سلاسل الإمداد وارتفاع التكاليف [34]. مستقبلاً، يمكن لهذا القطاع أن يقود النمو إذا

تم تحديث أساليب الإنتاج عبر إدخال تقنيات الري الحديثة والبذور المحسنة والأسمدة المناسبة [35] ، فضلاً عن تدريب المزارعين على الزراعة الذكية مناخياً للتعامل مع شح المياه وظروف المناخ المتغيرة [36].

➤ الصحة العامة والخدمات الاجتماعية

شهد قطاع الصحة اليمني ضغطاً هائلاً خلال سنوات النزاع نتيجة انتشار الأمراض والأوبئة وتدهور الخدمات، مما خلق طلباً متزايداً على الكوادر الصحية. فالأزمة الإنسانية الممتدة جعلت أكثر من 11 مليون طفل وامرأة بحاجة إلى خدمات رعاية صحية وتغذوية [37]. في المقابل، تعرّض النظام الصحي لضربة قاصمة؛ إذ إن أقل من نصف المرافق الصحية فقط تعمل بشكل كامل اليوم — حيث تُشير منظمة الصحة العالمية إلى أنّ 54% فقط من المرافق لا تزال قيد التشغيل [38]، فيما يعاني الكثير منها من نقص حاد في الأطباء والممرضين والأدوية [39].

هذا الوضع يُحوّل قطاع الصحة إلى مجال واعد للاستثمار في الموارد البشرية مستقبلاً، سواء عبر توظيف وتدريب كوادر جديدة أو إعادة تأهيل المرافق وتشغيلها؛ فهناك حاجة ماسة إلى تأهيل المئات من الأطباء والممرضين والقابلات والأخصائيين الصحيين لسدّ الفجوة الحالية، خاصةً في المناطق الريفية ومخيمات النازحين التي تعاني من شح الرعاية [40]. إن برامج سريعة لإعداد الكوادر (مثل دورات التمريض والرعاية الصحية الأولية) يمكن أن توفر فرص عمل للشباب والشابات العاطلين، وفي الوقت نفسه تُنقذ الأرواح بتحسين الخدمات الطبية.

إضافةً إلى ذلك، أفرزت الحرب ضغوطاً نفسية واجتماعية هائلة بين السكان (انتشار الصدمات النفسية، الإعاقة بسبب الإصابات، الأيتام والمعاقين)، مما يفتح مجالاً لتوظيف مختصّين في الدعم النفسي والاجتماعي؛ فقد بدأت منظمات كالهجرة الدولية بتدريب عاملين اجتماعيين ومستشارين نفسيين لخدمة المجتمعات المتأثرة [41]. كما أن مشاريع الصحة العامة الوقائية — مثل حملات التحصين ضد الأوبئة ومشاريع WASH — توفر وظائف مؤقتة في التوعية المجتمعية بعد تدريب الشباب [42].

ومع أي تحسّن أمني مُقبل، سيرز قطاع الخدمات الصحية كأحد أوائل القطاعات التي تتطلب إعادة بناء شاملة؛ لإعادة إعمار المستشفيات والمراكز المدّمة ستخلق فرص عمل في قطاع الإنشاءات للعاملين والفنيين، وتشغيل المرافق الجديدة سيتطلّب توظيف أطقم طبية وإدارية ومساندة [43]. كذلك سيؤدّي ارتفاع الطلب على خدمات الصحة إلى نمو القطاع الخاص (مستشفيات وعيادات وصيدليات)، بينما يحتاج التعليم الطبي نفسه إلى دعم، إذ تضرّرت كليات الطب والتمريض وتقلّصت مخرجاتها خلال الحرب.

بوجه عام، يمثّل قطاع الصحة العامة مجالاً ذا أولوية مزدوجة: تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتخفيف معاناتهم، وفي الوقت ذاته توليد فرص عمل مباشرة (كوادر طبية) وغير مباشرة (البناء والإدارة والإمداد الطبي). لذا توصي تقارير التنمية بزيادة مخصّصات الإنفاق على الصحة في خطط الإنعاش، واستقدام دعم دولي لتشغيل المرافق وتوظيف الكوادر، وتحفيز عودة الأطباء اليمنيين المغتربين للمساهمة في إعادة بناء المنظومة الصحية.

➤ الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر

في بلد يعاني من انهيار شبكة الكهرباء وانقطاع التيار بشكل شبه دائم، برزت الطاقة الشمسية كمصدر إنقاذ للكثير من المنازل والمؤسسات خلال الحرب. فقد انتشرت منظومات الألواح الشمسية بصورة كبيرة لتغطية الاحتياجات الأساسية من الإنارة، وشحن الأجهزة وتشغيل الآبار وغيرها. هذا التوسع العفوي خلق بالفعل فرص عمل جديدة في مجال بيع وتركيب وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية على مستوى محلي. تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى نجاح مشاريع للطاقة الشمسية في تشغيل مرافق حيوية (مثل المستشفيات وآبار المياه) وخلق نماذج أعمال مستدامة للشباب في إدارة شبكات كهرباء مصغرة [44]. micro-gridsundp.org وبالتالي فإن قطاع الطاقة المتجددة يُعد من أهم القطاعات الواعدة في اليمن لعدة اعتبارات: وفرة أشعة الشمس على مدار العام، الحاجة الماسة للكهرباء في كل القطاعات، وملاءمة تقنيات الطاقة الشمسية والرياح للمجتمعات النائية التي لا تصلها الشبكة العامة.

من المتوقع عند تحقيق الاستقرار أن يزداد الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، سواء على مستوى المنشآت الصغيرة اللامركزية (كألواح على أسطح المنازل والمزارع)، أو على مستوى المحطات الأكبر التي تغذي مدناً بأكملها. هذا سيولد طلباً على مهندسين وفنيين مدربين في تركيب الألواح وإعداد التوصيلات الكهربائية وصيانة البطاريات

والمحولات، فضلاً عن وظائف في توزيع وبيع مستلزمات هذه المنظومات. وقد قدّرت دراسة حديثة للبنك الدولي أنه بحلول عام 2030 يمكن لقطاع الطاقة الشمسية في اليمن أن يخلق بشكل مباشر وغير مباشر ما يقارب 22 ألف وظيفة جديدة في سيناريو متوسط، وقد يرتفع الرقم إلى قرابة 50 ألف وظيفة في الحالة المتفائلة [45]. وتشمل هذه الوظائف وظائف تركيب وتشغيل وصيانة الأنظمة الشمسية (حوالي 40-50% من إجمالي الوظائف الخضراء المتوقعة)، إضافة إلى وظائف غير مباشرة في سلسلة التوريد (استيراد المكونات، تجارة التجزئة، النقل) ووظائف مستحدثة نتيجة استخدام الكهرباء (مثل تشغيل ورش حرفية أو مشاريع صغيرة بفضل توفر الكهرباء). والمميز أن كثيراً من هذه الوظائف الخضراء يمكن أن يشغلها شباب بمهارات متوسطة بعد حصولهم على تدريب تقني قصير المدى، مما يجعلها مناسبة لمعالجة مشكلة البطالة سريعاً.

علاوة على ذلك، الاقتصاد الأخضر عمومًا وليس فقط الطاقة، يحمل فرصًا أخرى: قطاع إدارة النفايات وإعادة التدوير مثلاً لا يكاد موجودًا حاليًا في اليمن، لكن تطويره – عبر إنشاء شركات لجمع وفرز النفايات وإعادة تدوير البلاستيك والمعادن – سيوفر فرص عمل كبيرة لذوي المهارات المتدنية في التجميع والنقل والفرز، ويحسن البيئة في المدن. أيضًا مشاريع التشجير وحماية البيئة التي ستزداد أهميتها مع الحاجة لمواجهة تغير المناخ، يمكن أن تستوعب أعدادًا من العمال في تنفيذها. وقد أشارت تقارير دولية إلى أن تبني سياسات صديقة للبيئة (كلاستثمار في الطاقة المتجددة والزراعة المقاومة للمناخ) يمكن أن يساعد اليمن على خلق وظائف مع تحقيق نمو مستدام طويل الأجل [46]. فمثلاً، تحسين إدارة الموارد المائية عبر بناء سدود وحواجز مائية (للحصاد المائي) يخدم الزراعة ويوظف الكثيرين في الإنشاءات، ويعزز الصمود أمام الجفاف. من هنا يبدو واضحًا أن توجيه جزء من جهود إعادة الإعمار نحو الحلول الخضراء سيحقق مكاسب مزدوجة: اقتصادية بخلق فرص العمل، وبيئية بزيادة قدرة البلد على التكيف مع المناخ المتغير.

➤ الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد

يلعب قطاع النقل والخدمات اللوجستية دورًا حيويًا في أي اقتصاد، وفي حالة اليمن يمكن أن يكون مفتاحًا لربط المناطق الداخلية بالأسواق وتأهيل البلاد للانخراط في التجارة الإقليمية والدولية مجددًا. خلال الحرب تعطلت أجزاء كبيرة من سلاسل الإمداد؛ تضررت شبكة الطرق والجسور، وتراجع نشاط الموانئ البحرية والجوية بسبب الأوضاع الأمنية، مما أدى لانكماش حركة البضائع وارتفاع تكاليف النقل بشكل حاد. مع التحسن المتوقع في الوضع السياسي مستقبلاً، سيحتاج هذا القطاع لدفعة قوية لكي يستعيد نشاطه السابق ثم يتوسع.

هناك عدة مجالات فرعية يمكن التركيز عليها: أولها إعادة تأهيل وتشغيل الموانئ البحرية والمطارات بكامل طاقتها، حيث تمتلك اليمن موانئ مهمة (كميناء عدن، الحديدية، المكلا) يمكن أن تصبح مراكز لوجستية إقليمية لنقل البضائع إذا جرى تحديث تجهيزاتها وتطوير مناطق حرة للتجارة. إعادة إحياء الموانئ ستخلق وظائف مباشرة (عمال أرصفة، مشغلي رافعات، موظفي جمارك، كوادرات إدارة) ووظائف غير مباشرة في خدمات التخزين والنقل الداخلي. وثانيها صيانة شبكة الطرق والجسور وربط المناطق الريفية بالمدن، وهذا يتطلب مشاريع بنية تحتية كثيفة العمالة من شأنها تشغيل شركات مقاولات وعمال بناء ومهندسين، فضلاً عن تسهيل حركة السلع الزراعية من المزرعة إلى السوق مما ينعش قطاع النقل البري (وما يتصل به من ورش ميكانيكا ومحطات وقود على طول الطرق). وثالثها تحديث أسطول النقل البري نفسه (شاحنات، مركبات نقل، أساطيل تبريد لنقل الأغذية) إلى جانب تطوير خدمات لوجستية حديثة كالشحن السريع والتوصيل للميل الأخير. يمكن تشجيع القطاع الخاص المحلي على الاستثمار في شركات نقل حديثة أو جذب شركات دولية للعمل في اليمن، مما سيوفر وظائف للسائقين وفنيي الصيانة وعمال المستودعات وموظفي الشحن.

كما أن هناك فرصة لأن تصبح اليمن (على المدى الطويل) ممراً تجارياً مهماً بين آسيا وأفريقيا بحكم موقعها على باب المندب، مما يتطلب تطوير خدمات الشحن البحري والتفريغ والتخزين. إن انتعاش هذا القطاع سيخلق طلباً على كفاءات في إدارة سلاسل الإمداد والتجارة الدولية، ما يفتح المجال أمام الخريجين الشباب المتخصصين في إدارة الأعمال والتجارة للعمل في شركات الشحن أو مكاتب التخليص الجمركي أو المؤسسات الحكومية ذات الصلة. ولا ننسى جانب خدمات البريد والتوصيل الداخلي الذي يمكن أن ينمو مع انتشار التجارة الإلكترونية محلياً؛ فمع ازدهار

البيع والشراء عبر الإنترنت حتى داخل اليمن، تنشأ شركات توصيل محلية (Courier) توظف شبابًا لوجستيين لتوزيع المنتجات بين المدن وفي الأحياء.

إضافة لما سبق، سيبقى قطاع النقل العام الداخلي في المدن وبينها بحاجة للتطوير، وهذا أيضًا يمكن أن يخلق وظائف سواء في تشغيل الحافلات (سائقين، محصلين) أو في خدمات الدعم والصيانة. وإن تم تخطيط مشاريع مستقبلية لمد خطوط سكك حديدية (رغم كونها بعيدة المدى) فستكون عامل توظيف ضخم وقت تنفيذها. باختصار، تحسين الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد ليس مجرد ضرورة اقتصادية لتحريك التجارة وخفض كلفة المعيشة، بل هو أيضًا محرك لخلق فرص العمل في عدة أنشطة مرتبطة. لذا من المهم أن تتضمن خطط إعادة الإعمار بنادًا خاصًا بإعادة بناء البنية التحتية للنقل وتمكين هذا القطاع من النمو، مع توفير حوافز للشركات للاستثمار فيه بعد الحرب

➤ قطاعات واعدة أخرى

إلى جانب ما سبق، هناك مجالات أخرى يمكن أن تسهم في تشغيل اليمنيين وتعزيز الاقتصاد بناءً على خصائص البلد واحتياجاته. نذكر أبرزها بإيجاز:

- **إعادة الإعمار والبناء مع الدمار الواسع في المساكن والمباني والبنى التحتية**، سيكون قطاع البناء والتشييد من أكبر مولدات الوظائف خلال مرحلة ما بعد النزاع. مشاريع إعادة بناء المنازل والمستشفيات والمدارس وشبكات المياه والكهرباء ستحتاج أعدادًا كبيرة من العمال المهرة وغير المهرة (بنائين، حدادين، نجارين، عمال يدويين، مهندسين وفنيين). الكثير من الشباب العاطلين يمكن استيعابهم في أعمال البناء إذا تلقوا تدريبًا بسيطًا، وقد بدأت بالفعل بعض برامج الإغاثة في تدريب شباب على مهن البناء وترميم المباني الأثرية خلال الحرب. كذلك يُتوقع أن تدخل شركات مقاولات إقليمية ودولية للسوق اليمنية للمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار الضخمة مما يفتح الباب لتوظيف المئات في إدارتها وتنفيذها. باختصار، سيشكل إعادة الإعمار قاطرة للتوظيف لسنوات قادمة، ولذلك يتم التشديد على أهمية السلام لاستئناف هذه الأنشطة الحيوية.
- **الثروة السمكية والصناعات البحرية**: تتمتع اليمن بساحل طويل على البحرين الأحمر والعربي يزخر بالثروة السمكية. قبل الحرب كانت الأسماك ثاني أكبر مجموعة صادرات يمنية بعد النفط [47]، وتمثل مصدر رزق أساسي لمئات الألوف في المجتمعات الساحلية. تشير دراسات الأمم المتحدة إلى أن قطاع الأسماك كان يساهم بنحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي ويشغل حوالي 2% من القوة العاملة قبل تدهوره مؤخرًا. إن الاستثمار في تحسين البنية التحتية لموانئ الصيد (مثل تأهيل مرافئ صيد جديدة وبناء مصانع ثلج ووحدات تبريد)، وكذلك دعم الصيادين بمعدات حديثة (قوارب بمحركات وشباك متطورة) يمكن أن يرفع إنتاجية القطاع بشكل كبير ويخلق فرص عمل على طول سلسلة القيمة: من الصيد نفسه (توظيف مزيد من الصيادين) إلى النقل والتخزين والتسويق، بل وحتى تصنيع المنتجات البحرية (كالتعليب والتجميد وصنع أعلاف السمك). وتفيد بيانات حديثة أن سلسلة القيمة السمكية توفر بالفعل دخلًا لنحو 1.7 مليون شخص من سكان السواحل وتشكل مصدر عيش لـ 20% من السكان في بعض المناطق الساحلية [47]، مما يدل على أهميتها الاجتماعية. لذلك فإن تنمية هذا القطاع – بالتوازي مع حماية مصادره من الصيد الجائر والتلوث – سيساهم في تنويع الاقتصاد وخلق الوظائف، مع تأمين مصدر بروتين غذائي مهم محليًا.
- **الاتصالات وتقنية المعلومات**: إلى جانب البعد الرقمي للعمل الحر الذي تمت مناقشته، هناك جانب آخر يتمثل في تطوير صناعة الاتصالات نفسها. فتحديث شبكة الهاتف المحمول وتوسيع تغطيتها ليعاد ربط جميع مناطق اليمن، وتشغيل خدمات الجيل الرابع وربما الخامس مستقبلاً، سيتطلب مهندسين وفنيين وعمال لإنشاء الأبراج وتشغيل السنترالات وصيانة الشبكات. كذلك بناء قدرات صناعة برمجيات محلية (شركات تطوير برامج وتطبيقات) بدعم حكومي قد يستوعب خريجي علوم الحاسوب ويوفر خدمات للسوق المحلي، مما يخلق وظائف تقنية عالية القيمة. ويوجد بالفعل عدد من الشركات الناشئة التقنية الصغيرة في صنعاء وعدن تحتاج للدعم لتكبر وتوظف المزيد.
- **الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز والمعادن)**: كان قطاع النفط والغاز عماد الإيرادات قبل الحرب ولكنه كان محدود التشغيل نسبيًا. ومع ذلك، استئناف إنتاج النفط والغاز وتطوير الحقول سيوفر بعض الوظائف

الفنية (في الحقول والمصافي وخدمات الدعم)، والأهم سيستعيد إيرادات تستطيع الحكومة استخدامها لتوظيف الشباب في مشاريع عامة. كذلك تمتلك اليمن رواسب معدنية متنوعة (كالذهب والزنك وغيرها) غير مستغلة، فإذا توفر استقرار وجذب استثمارات تعدين، يمكن أن ينشأ قطاع تعديني حديث يوظف عمالاً في التنقيب والاستخراج ويطور مناطق نائية.

● **السياحة والتراث:** يمتلك اليمن مواقع تراث عالمية (كصنعاء وشبام وزبيد وسقطرى) لكن السياحة انهارت تمامًا خلال الحرب. على المدى البعيد، ومع عودة الأمن، إحياء قطاع السياحة الثقافية والبيئية سيوفر وظائف في خدمات الضيافة والإرشاد والنقل السياحي والحرف اليدوية. كما أن ترميم المدن التاريخية والصروح الأثرية نفسها جزء من جهود إعادة الإعمار ويوفر عملاً للحرفيين والبنائين التقليديين. بالتالي، عودة السياح الأجانب مستقبلاً وإن ببطء ستنشط سلسلة من الأعمال المرتبطة يمكن أن توظف نسبة جيدة من السكان في تلك المناطق.

هذه بعض القطاعات الإضافية التي يجدر أخذها بالحسبان عند رسم سياسات التعافي الاقتصادي. بالطبع، تعتمد إمكانات نموها وخلقها للوظائف على تحسن الوضع الأمني والسياسي وجذب الاستثمارات. كما أن هناك ترابطاً بينها وبين القطاعات الرئيسية المذكورة سابقاً؛ فمثلاً تطوير الزراعة يعزز الصناعات الغذائية، وتحسين الكهرباء يدعم كل القطاعات بما فيها الصحة والتعليم والسياحة. من هنا تبرز الحاجة لرؤية تنموية شاملة متكاملة للنهوض بسوق العمل اليمني في مختلف المجالات.

العوامل المؤثرة على سوق العمل في اليمن

إلى جانب تحليل القطاعات، من الضروري فهم العوامل الديموغرافية والاجتماعية التي تؤثر في عرض القوى العاملة والطلب عليها. في الحالة اليمنية، هناك ثلاث قضايا رئيسية تبرز في هذا السياق: الهجرة والنزوح الداخلي، التحولات الديموغرافية (التركيبة السكانية)، والتعليم العالي ومخرجاته. نناقش كل منها فيما يلي:

➤ الهجرة الداخلية والنزوح

أدى استمرار الحرب وما رافقها من تدهور أمني واقتصادي إلى حدوث حركة نزوح سكاني داخلي هائلة خلال السنوات الماضية. تقدر الأمم المتحدة أن نحو 4.5 مليون شخص تهجروا من ديارهم إلى مناطق أخرى داخل اليمن منذ بدء النزاع [48]. هذا يعني أن قرابة 15% من السكان أصبحوا نازحين داخلياً، كثير منهم فقدوا سبل عيشهم السابقة ويعتمدون الآن على المساعدات أو الأعمال المؤقتة. تتركز غالبية الأسر النازحة في محافظات أكثر أمناً نسبياً أو ذات تواجد إنساني أكبر مثل مأرب وعدن وحضر موت وغيرها، مما يضع ضغطاً على سوق العمل المحلي في تلك المناطق. فعلى سبيل المثال، تضاعف عدد سكان مدينة مأرب عدة مرات بسبب موجات النزوح، ما خلق فائضاً من الباحثين عن عمل يفوق قدرة الاقتصاد المحلي هناك [46]. هذا الاحتشاد السكاني المفاجئ يؤدي إلى منافسة شديدة على الوظائف المحدودة المتاحة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر في مجتمعات النزوح، خاصة مع ضعف القدرة الاستيعابية للبنية التحتية (سكن، مدارس، مستشفيات) وتباطؤ الاستثمار الخاص بسبب المخاطر.

إلى جانب النزوح، هناك أيضاً هجرة داخلية اقتصادية كانت حاصلة حتى قبل الحرب، حيث ينتقل شباب من القرى إلى المدن الكبرى (صنعاء، عدن، تعز وغيرها) بحثاً عن فرص أفضل. هذه الحركة ربما ازدادت أيضاً بفعل تضرر الزراعة وانعدام الخدمات في المناطق الريفية، مما دفع المزيد إلى التوجه نحو المراكز الحضرية رغم شح الوظائف فيها. النتيجة أن المدن باتت تشهد نمواً سكانيًا عاليًا وتوسعاً في الأحياء العشوائية، وارتفاعاً في قوة العمل التي تعمل في القطاع غير الرسمي (باعة جائلين، عمال يومية، الخ) لعدم توفر وظائف رسمية كافية. من جانب آخر، أدت الحرب وتدهور الاقتصاد إلى هجرة خارجية أيضاً لشباب وعمال إلى دول الجوار بشكل غير مسبوق. فعشرات الآلاف من اليمنيين سافروا للعمل في السعودية ودول الخليج وشرق أفريقيا طلباً للرزق، وهؤلاء غالباً يرسلون تحويلات مالية لدعم أسرهم في الداخل. هذه التحويلات شكلت شريان حياة لكثير من الأسر وساهمت في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية إلى حد ما، لكنها تعني أيضاً فقدان جزء من القوى العاملة الشابة داخل البلد (هجرة عقول وأيدي عاملة). بالنسبة لسوق العمل مستقبلاً، سيلعب استقرار الأوضاع دوراً حاسماً في إعادة توزيع السكان. إذا حل السلام وعادت المناطق الأصلية للنازحين آمنة، فالكثير منهم سيعود مما قد ينعش تلك المناطق اقتصادياً لكنه سيخلق تحديات

إعادة الإدماج وتأمين سبل العيش العاجلة للعائدين. لذا يلزم التخطيط من الآن لمشاريع إنعاش سريع في مناطق العودة لتوليد دخل للأسر (مثل النقد مقابل العمل في ترميم المنازل وبناء الخدمات). كذلك ينبغي استثمار مهارات وخبرات العائدين من الخارج في حال رجوعهم، عبر حوافز لاستقطابهم في المشاريع التنموية. بشكل عام، الهجرة والنزوح ظرف طارئ أثر سلبيًا على سوق العمل خلال الحرب، لكن مع الإدارة السليمة يمكن تحويله إلى فرصة – كأن يتم توجيه النازحين للمساهمة في إعادة بناء مناطقهم وتعويضهم بفرص اقتصادية جديدة.

➤ التحولات الديموغرافية

يتميز المجتمع اليمني بكونه مجتمعًا فتيًا إلى حد بعيد؛ فهزم الأعمار يميل بشكل كبير نحو فئة الشباب والأطفال. تشير الإحصاءات إلى أن حوالي 41% من السكان هم دون سن 15 عامًا ، وأكثر من 20% تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا [49]. وهذا يعني أن نحو ثلثي سكان اليمن هم من فئة الأطفال أو الشباب اليافعين. كما أن متوسط العمر (الوسيط) للسكان يبلغ حوالي 18.4 سنة فقط في 2025 – أي أن اليمن من المجتمعات الأصعب في العالم [50]. هذه التركيبة السكانية ينتج عنها تدفق سنوي كبير من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. فمن المتوقع مثلاً أنه خلال العقد القادم سيبلغ الملايين من الأطفال حاليًا سن الشباب ويدخلون سوق العمل باحثين عن وظائف. وتقدّر دراسات سابقة أنه للحفاظ على معدلات بطالة مستقرة، يحتاج الاقتصاد اليمني إلى خلق ما لا يقل عن 150 ألف وظيفة جديدة سنويًا لاستيعاب الداخلين الجدد [45]، وهو رقم يفوق بكثير قدرة الاقتصاد الحالية التي تكاد تكون صفرية في نمو الوظائف أثناء الحرب.

من جانب آخر، ورغم ارتفاع معدلات الوفيات بسبب الحرب وتردي الخدمات الصحية، استمر معدل النمو السكاني مرتفعًا نتيجة استمرار ارتفاع معدل الخصوبة (عدد الولادات لكل امرأة) وإن كان قد انخفض نسبيًا عما قبل. حيث يقدر معدل الولادات بنحو 3.6 – 4 مولود لكل امرأة في السنوات الأخيرة [51]، ما أبقى معدل زيادة عدد السكان بحدود 2-3% سنويًا. وقد بلغ عدد سكان اليمن حوالي 30 مليون نسمة عشية الحرب، ويقدر حاليًا بأكثر من 33 مليون في 2023، ومن المتوقع أن يتضاعف تقريبًا بحلول 2050 إذا استمرت الاتجاهات الحالية [52]. هذا النمو السكاني السريع يشكل ضغطًا على سوق العمل إذ يرفع العرض من طالبي الوظائف باستمرار. وفي ظل ضعف النمو الاقتصادي، يؤدي ذلك إلى تفاقم البطالة والفقر كما نشهد حاليًا.

جانب ديمغرافي آخر مهم هو التركيب العمري حسب النوع الاجتماعي؛ حيث يوجد فارق في معدلات المشاركة بين الذكور والإناث كما ذكرنا (الإناث 5% فقط مشاركة). يعود ذلك جزئيًا لأسباب اجتماعية وثقافية تقليدية تجعل الكثير من النساء خارج قوة العمل، ولكن الحرب أضافت بُعدًا جديدًا. فمن جهة، فقدان الكثير من الرجال في سن العمل بسبب الموت أو الإصابة في النزاع ترك بعض النساء بلا عائل واضطرن للبحث عن عمل لإعالة الأسرة – مما قد يرفع مشاركة النساء قليلًا في المستقبل. لكن من جهة أخرى، تساعد النزعة المحافظة في بعض المناطق خلال الحرب قيّد حركة النساء وأدوارهن أكثر، خاصة مع انهيار التعليم والخدمات التي كانت تدعم عمل المرأة (كالحضانات). لذلك الاتجاه المستقبلي لمشاركة المرأة يعتمد على جهود التمكين وسيادة ثقافة أكثر انفتاحًا بعد الحرب.

في المحصلة، التحولات الديموغرافية في اليمن – وعلى رأسها الزيادة السكانية والشبابية – هي سيف ذو حدين. فهي من جانب توفر "فرصة ديمغرافية" إذا ما تم تسخير طاقة الشباب بشكل إيجابي في التنمية (حيث يمكن أن يصبح هذا الجيل قاطرة نمو اقتصادي كما حدث في دول شرق آسيا مثلاً حين استثمرت في تعليم وعمل الشباب). ولكنها من جانب آخر قد تتحول إلى قنبلة اجتماعية إذا ظلّ هذا العدد الضخم من الشباب عاطلاً ومحروماً من التعليم والمهارات، مما قد يؤدي إلى اضطرابات وهجرة خطيرة. لذلك من الأولويات القصوى لأي سياسة اقتصادية قادمة في اليمن أن تركز على استيعاب الشباب وتأهيلهم عبر التعليم والتدريب وخلق الوظائف الإنتاجية لهم، وإلا فإن نافذة الفرصة الديمغرافية ستهدر وسيتحول الأمر إلى عبء كارثي

➤ التعليم العالي ومخرجاته

عانى نظام التعليم العالي في اليمن (الجامعات والمعاهد العليا) من اضطرابات جسيمة خلال فترة الصراع، مما أثر بشدة على حجم ونوعية المخرجات البشرية لسوق العمل. قبل الحرب، كان اليمن يمتلك حوالي عشرات الجامعات

الحكومية وعدد من الجامعات الأهلية والخاصة، تخرج منها سنويًا عشرات الآلاف من الطلبة. إلا أن غالبية هؤلاء الخريجين كانوا في تخصصات نظرية أو أدبية كالعلوم الإنسانية والتربية والدراسات الإسلامية والتجارة، في حين كانت نسبة خريجي التخصصات العلمية التطبيقية (الهندسة، تقنية المعلومات، الطب، العلوم) محدودة نسبيًا [53]. هذا الخلل بين التخصصات جعل الكثير من الخريجين لا يجدون فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم، حيث الاقتصاد لا يستطيع استيعاب الأعداد الكبيرة من المدرسين أو الإداريين مثلاً، بينما هناك نقص في تخصصات يحتاجها السوق كالتقنيين والمهنيين.

مع اندلاع الحرب، تفاقمت المشكلات. تعرضت بعض الجامعات للإغلاق أو التعتل لفترات، خاصة في مناطق المعارك، كما هاجر العديد من أساتذة الجامعات ذوي الخبرة إلى الخارج بحثًا عن أمان وفرص أفضل [53]. وأدى الانهيار الاقتصادي إلى تقلص قدرة الأسر على إلحاق أبنائها بالتعليم العالي بسبب الكلفة أو بسبب اضطراب الشباب للعمل مبكرًا لإعالة الأسرة. كل ذلك أسفر عن تراجع في عدد الخريجين المنتظمين سنويًا بالمقارنة مع ما كان متوقعًا لولا الحرب. ورغم استمرار خروج دفعات جديدة كل عام من الجامعات الكبرى (كصنعاء وعدن وحضرموت وتعز وغيرها) ومن المعاهد التقنية، إلا أن الخبراء يرون أن نوعية التعليم تأثرت سلبًا نتيجة قلة الموارد وانقطاع التواصل مع التطورات الأكاديمية الحديثة [54]. وأصبحت الفجوة واسعة بين مخرجات التعليم وسوق العمل؛ فكثير من الخريجين يظلون عاطلين لأن تخصصاتهم لا تتناسب مع احتياجات الاقتصاد الراكد أو لأن مهاراتهم لا تلي المتطلبات (خاصة في ظل عدم تحديث المناهج وضعف التدريب العملي). في المقابل، تعاني قطاعات كالصحة والتكنولوجيا من نقص الكوادر المؤهلة لندرة من يدرسها أو لتسرب المؤهلين إلى الخارج.

في الفترة 2020-2024، حاولت بعض المؤسسات سد الفجوة في المهارات عبر برامج تدريب مهنية قصيرة تستهدف خريجي الجامعات العاطلين لإكسابهم مهارات تقنية أو لغات أو حاسوب لجعلهم أكثر قابلية للتوظيف. كما أطلقت منظمات مثل UNDP برامج تدريب ريادي لخريجي الجامعات لمساعدتهم على تأسيس مشاريعهم الخاصة بدلاً من انتظار التوظيف الحكومي شبه المعدم [19, 20]. إضافة لذلك، بدأت بعض الجامعات بإدخال مقررات في ريادة الأعمال واستخدام التكنولوجيا في المناهج لتنمية عقلية العمل الحر لدى الطلاب. ومع ذلك تظل التحديات كبيرة جدًا. ويشكل المعدل المنخفض للالتحاق بالتعليم الجامعي في اليمن مشكلة بسبب أن غالبية الشباب لا يصلون أصلاً إلى مرحلة التعليم العالي. وحتى الذين يتخرجون، يواجهون بيئة اقتصادية لا تستوعبهم بسهولة.

في المستقبل، إصلاح التعليم العالي سيكون جزءاً أساسياً من استراتيجية تأهيل سوق العمل. يشمل ذلك تحديث المناهج لتوائم احتياجات إعادة الإعمار (مثل إدخال تخصصات في هندسة البنية التحتية وإدارة المشاريع)، وزيادة التركيز على التعليم التطبيقي والفني في مستوى المعاهد المتوسطة لسد النقص في الفنيين، وكذلك رفع الطاقة الاستيعابية للتخصصات الطبية والهندسية والتقنية ذات الطلب العالي. يجب أيضًا تعزيز الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال الناشئ لضمان تدريب الطلاب عملياً وربطهم بوظائف محتملة قبل التخرج. والأهم، توفير منح دراسية ودعم مالي للطلاب من الأسر الفقيرة والنازحة لضمان عدم حرمان جيل كامل من التعليم بسبب الفقر. إن مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل اليمني المتجدد لن تكون سهلة أو سريعة، لكنها ضرورية لكسر حلقة البطالة المزمنة بين حملة الشهادات. وكما تذكر تقارير التنمية: لا يمكن لليمن النهوض اقتصاديًا دون الاستثمار في رأس المال البشري وتعليم شبابه، فالمورد البشري هو أعظم ما تملكه البلاد، وتعويلها على النفط أو المساعدات وحدها لن يبني مستقبلًا مستدامًا [55].

السياق السياسي والبيئي والاجتماعي وأثره على سوق العمل

لا يمكن فهم وضع سوق العمل في اليمن أو استشراف مستقبله دون النظر إلى السياق الأوسع للبلاد سياسيًا واجتماعيًا وبيئيًا. فاستمرار الصراع المسلح، والأزمة الإنسانية الخانقة، والتدهور البيئي والمناخي، وانهيار البنية التحتية والخدمات الأساسية، كلها عوامل شكّلت وتحكّم مسار سوق العمل. نحلل أدناه تأثير كل من هذه العوامل بشيء من التفصيل:

➤ استمرار النزاع المسلح

يمثل النزاع الدائر منذ عام 2015 السبب الجوهري وراء معظم التحديات الاقتصادية الحالية في اليمن. فالحرب أدت إلى انكماش اقتصادي تاريخي مع تراجع الناتج المحلي كما ذكرنا بنحو [56]، وانخفاض حاد للاستثمارات الخاصة والأجنبية، وتوقف تكاد يكون تاماً لمعظم مشاريع التنمية الحكومية. أدى ذلك إلى انهيار فرص العمل في القطاعين العام والخاص. على صعيد القطاع العام، انقطعت رواتب شريحة واسعة من الموظفين الحكوميين لفترات طويلة (خاصة في مناطق خارج سيطرة الحكومة المعترف بها) مما أجبر الكثيرين على ترك وظائفهم أو البحث عن مصادر دخل بديلة. كما تضررت مؤسسات الدولة التي كانت توظف عشرات الآلاف (مثل مؤسسات القطاع النفطي والكهرباء والمياه والبلديات) بسبب الدمار أو الشلل المالي، فتسرح العديد من العاملين أو بقوا اسمياً دون عمل فعلي. أما القطاع الخاص، فقد أغلقت آلاف الشركات أبوابها بسبب القتال أو تعذر الاستيراد أو انعدام الطلب، خاصة في الصناعات التحويلية والسياحة والبناء. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 55% من القوى العاملة في الشركات اليمنية تم تسريحها خلال سنوات الحرب [57]. قطاعات النفط والغاز توقفت تقريباً ففقد العاملون فيها وظائفهم أو هاجروا.

كما تسببت الحرب في تدمير الأصول الإنتاجية: مصانع دُمرت بقصف، أراضٍ زراعية ومزارع تضررت بالألغام والقذائف، قوارب صيد قصفت أو تعطلت واردات الوقود لتشغيلها، متاجر نهبت، ... إلخ. هذه الخسائر المادية حرمت عشرات الآلاف من أصحاب المشاريع والعمال من مصادر رزقهم. وبالطبع، أدت الحرب أيضاً إلى زعزعة الأمن وارتفاع مخاطر ممارسة الأعمال (بسبب الإتاوات أو الخوف من الاستهداف)، مما جعل إطلاق مشروع تجاري جديد أو التوسع مخاطرة كبرى قلّ من يقدم عليها.

وإلى جانب كل ذلك، هناك الأثر النفسي والاجتماعي للحرب على بيئة العمل؛ فجيل كامل من الشباب نشأ خلال الصراع حُرِم من التعليم والتأهيل اللائق، وبعضهم انخرط في القتال كجنود أطفال أو شباب، مما يجعل إعادة دمجهم في الحياة المدنية وسوق العمل تحدياً ليس بالهين. كما أن طول أمد النزاع أدى إلى "اعتياد" شريحة من الناس على اقتصاد الحرب (الاعتماد على المساعدات أو الأعمال غير الرسمية وحتى غير القانونية أحياناً)، مما قد يصعب انتقالهم المفاجئ إلى اقتصاد السلام مالم توضع برامج خاصة لذلك.

لذلك نقول إنه بدون تحقيق السلام وإنهاء النزاع سيبقى أي حديث عن انتعاش سوق العمل محدوداً. فوقف القتال هو الشرط الأساسي لإعادة فتح أبواب الاستثمار والتنمية وخلق الوظائف على نطاق واسع. وكلما تأخر الحل السياسي، ازداد تآكل رأس المال البشري والمادي لليمن وارتفعت كلفة إعادة البناء اقتصادياً واجتماعياً. في المقابل، بمجرد إحلال السلام ستبرز فوراً فرص كثيرة: استئناف إنتاج النفط والغاز، رفع القيود على الاستيراد والتصدير، عودة رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة، تطبيع عمل البنوك - كلها تطورات قد تحدث انتعاشاً سريعاً في النمو الاقتصادي. هذا الانتعاش سينعكس مباشرة على زيادة الطلب على العمالة في مختلف القطاعات. إذن، الاستقرار السياسي والأمني هو حجر الزاوية الذي يبني عليه كل شيء آخر فيما يتعلق بسوق العمل.

➤ الفقر والأزمة الإنسانية

أصبح اليمن منذ سنوات مصنفاً كأسوأ أزمة إنسانية في العالم بحسب الأمم المتحدة. فنتيجة الحرب والانهيار الاقتصادي وقع معظم السكان في براثن الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي. تشير أحدث التقديرات إلى أن أكثر من 80% من اليمنيين يعيشون تحت خط الفقر [58]، وأن حوالي 21 مليون شخص (ثلثي السكان) بحاجة لشكل من أشكال المساعدة الإنسانية [48]. وبين هؤلاء، هناك قرابة 17 مليون يعانون من الجوع الشديد ولا يعرفون من أين ستأتيهم وجبتهم التالية [48]. هذا الوضع المأساوي له تأثيرات عميقة على سوق العمل. فحين تكون الأغلبية الساحقة من الأسر بالكاد تحصل على قوت يومها وتعتمد على الإغاثة، تصبح الأولوية للعمل بأي شيء من أجل البقاء بغض النظر عن طبيعة العمل أو أجره. وهذا يفسر انتشار العمل غير الرسمي والمتقطع بأجور متدنية كما رأينا، حيث يضطر الناس للقبول بأي فرصة بأجر زهيد لتفادي الجوع.

كذلك يدفع الفقر الكثير من الأطفال إلى سوق العمل مبكراً لإعانة أسرهم، مما يرفع عمالة الأطفال ويؤثر سلباً على تعليمهم ومستقبلهم الوظيفي. الدراسات الميدانية تلاحظ ازدياد عمالة الفتيان في الورش والباعة المتجولين، وعمالة الفتيات في خدمات المنازل والزواج المبكر، كنتيجة مباشرة لضغوط الفقر على الأسر. وهذا يخلق جيلاً جديداً من العمالة غير الماهرة التي يصعب كسر حلقة فقرها بدون تدخلات اجتماعية قوية.

من جانب آخر، الأزمة الإنسانية استدعت تدفق مساعدات دولية بمليارات الدولارات سنوياً لليمن. هذه المساعدات خلقت نوعاً من سوق عمل موازي مرتبط بها: حيث يعمل الآلاف من اليمنيين مع وكالات الإغاثة الدولية والمحلية في توزيع المساعدات وتنفيذ المشاريع الإنسانية (سواء كموظفين أو كعمال ميدانيين مؤقتين). ورغم أن هذه الوظائف الإغاثية لا تشكل حلاً مستداماً، فقد أصبحت مصدر دخل مهم لشريحة من المتعلمين (كخريجي الجامعات الذين توظفهم المنظمات كمسؤولين) وكذلك لعمال غير مهرة (في أنشطة التوزيع واللوجستيات). ومع ذلك تبقى هذه الوظائف مرتبطة بحجم التمويل الإنساني الذي قد يتقلص مستقبلاً، لذا فهي هشة وقصيرة الأمد بطبيعتها. إضافة لذلك، يؤدي انتشار الفقر إلى تآكل الطلب المحلي على السلع والخدمات، إذ بالكاد يملك الناس المال لشراء الأساسيات. هذا بدوره يشبط أي استثمارات جديدة ويجعل الشركات قائمة تخفض إنتاجها أو تغلق، ومن ثم تقل الوظائف. إنها حلقة مفرغة بين الفقر والبطالة: كل منهما يغذي الآخر. فكثير ممن فقدوا وظائفهم أصبحوا فقراء، وفقرهم يجعل خلق وظائف جديدة أصعب بسبب ضعف القوة الشرائية. لهذه الأسباب، لا بد من مقاربة مزدوجة: من ناحية، دعم مباشر للأسر الأشد فقراً الآن (عبر شبكات أمان اجتماعي حكومية أو دولية مثل التحويلات النقدية المشروطة) لمنع انزلاقهم في الجوع المدقع. ومن ناحية أخرى، تحريك الاقتصاد لخلق وظائف تحررهم تدريجياً من الاعتماد على المساعدات. ولعل الاستثمار في برامج النقد مقابل العمل هو أحد الأساليب الناجحة لتحقيق الهدفين معاً: إذ يوفر دخلاً مؤقتاً للأسر الفقيرة عبر تشغيل أفرادها في مشاريع مفيدة مجتمعيًا. وقد نفذت برامج من هذا النوع (بدعم البنك الدولي مثلاً) ووصلت إلى مئات الآلاف، وينبغي توسيعها [59]. في المحصلة، معالجة البطالة والفقر يجب أن تتم بشكل متزامن، فلا يمكن إنعاش سوق العمل وجني ثماره بينما ثلثا السكان جائعون، ولا يمكن إنهاء الأزمة الإنسانية دون تمكين الناس من كسب رزقهم بكرامة.

➤ التغير المناخي والتدهور البيئي

يعد اليمن من أكثر البلدان تعرضاً لتبعات التغير المناخي في المنطقة، على الرغم من كونه مساهماً ضئيلاً في انبعاثات الكربون عالمياً. يتمثل الخطر الأكبر في تفاقم أزمة شح المياه المزمنة أصلاً؛ فاليمن من أفقر دول العالم مائياً بمعدل حصة للفرد أقل بكثير من عتبة الفقر المائي (500 متر مكعب سنوياً) – بل يقدرها البعض بأقل من 100 متر مكعب فقط [60]. مع التغير المناخي، أصبحت أنماط هطول الأمطار أكثر اضطراباً: فترات جفاف أطول وأشد، تتخللها أحياناً أمطار شديدة تؤدي إلى سيول جارفة. هذا التقلب المناخي أثر سلباً على الإنتاج الزراعي الذي يعتمد بشكل كبير على الأمطار (الزراعة البعلية). شهدت اليمن بالفعل موجات جفاف في بعض المناطق خلال السنوات الأخيرة دمرت المحاصيل وأدت لنفوق المواشي، مما دفع بالمزارعين والرعاة إما للترحال إلى المدن بحثاً عن عمل أو لطلب المعونات الغذائية [46]. وبالمقابل، حصلت فيضانات خاطفة في سنوات أخرى (كما في 2020 و 2021 و 2023) ألحقت أضراراً بالبنية التحتية وبمنازل المواطنين وبالأراضي الزراعية، وقطعت سبل المواصلات. هذه الكوارث الطبيعية المتكررة تدمر سبل العيش بشكل مباشر لمئات الآلاف (خصوصاً المزارعين والصيادين)، كما تستنزف أي مدخرات لديهم وتعيق استمرارهم في أعمالهم.

من المتوقع بحسب تقارير المناخ أن تستمر درجات الحرارة بالارتفاع في اليمن مع احتمال ازدياد موجات الحر والجفاف بحلول منتصف القرن [46]. وكذلك قد يرتفع مستوى سطح البحر مما يهدد المدن الساحلية والبنية التحتية القريبة من الشواطئ على المدى الطويل. وتشير السيناريوهات إلى أنه بدون إجراءات تكيفية، قد يخسر اليمن حوالي 3.9% من متوسط ناتجه سنوياً بحلول 2040 بسبب آثار تغير المناخ على الزراعة والبنية التحتية وهو رقم كبير يزيد مصاعب الاقتصاد. كما يتوقع أن تتأثر الثروة السمكية بارتفاع حرارة البحار، حيث يُخشى من انخفاض إنتاج قطاع الصيد بنسبة تصل إلى 20-30% بحلول منتصف القرن، مما يعني فقدان المزيد من الوظائف في مجتمعات الصيد [46].

عوامل بيئية أخرى داخلية تشمل التصحر وتدهور الأراضي نتيجة الاستغلال المفرط وقطع الأشجار لاستخدامها حطباً مع شح الوقود، وكذلك التلوث البيئي في بعض المناطق بسبب تسربات النفط أو النفايات نتيجة ضعف الإدارة خلال الحرب. هذه الأمور تفاقم صعوبة الحياة الريفية وتجعل كثيراً من الأراضي الزراعية أو مناطق الرعي غير منتجة كما كانت، فيضطر السكان للهجرة كما أسلفنا.

كل ذلك يعني أن التغيرات المناخية والبيئية تضيق طبقة أخرى من التعقيد أمام سوق العمل اليمني. فهي تقلل من قدرة القطاعات الطبيعية (الزراعة، الصيد) على خلق الدخل، وتدمر الأصول، وتزيد المخاطر على المشاريع. لذا فإن الاستجابة المستقبلية يجب أن تدمج سياسات التكيف المناخي في صميم خطط التنمية. من الأمثلة: اعتماد نظم ري حديثة موفرة للمياه لحماية الزراعة من الجفاف، بناء المزيد من خزانات حصاد مياه الأمطار، تشجيع التحول إلى محاصيل أقل استهلاكاً للمياه وأكثر تحملاً للحرارة، الاستثمار في تحصين المدن والبنية التحتية ضد الفيضانات، وإنشاء نظام إنذار مبكر للكوارث. هذه الجهود، إن نُفذت، ستحمي سبل العيش الريفية وبالتالي تحافظ على الوظائف القائمة وتمنع تدهورها. كما يمكن أن تخلق فرص عمل بحد ذاتها (مثلاً مشاريع بناء السدود الصغيرة ستوظف العمال، وبرامج تشجير وحماية التربة ستوظف القرويين). إضافة لذلك، ينبغي إدخال مفهوم الوظائف الخضراء ضمن الخطط – أي الوظائف التي تسهم في تعزيز الاستدامة البيئية، كوظائف الطاقة المتجددة وإدارة النفايات التي تحدثنا عنها، والتي تحقق هدفين معاً: مكافحة البطالة وحماية البيئة

➤ انهيار البنية التحتية والخدمات العامة

تعرّضت البنية التحتية الأساسية في اليمن لضربات موجعة خلال الحرب، سواء بشكل مباشر عبر الاستهداف أو غير مباشر عبر انعدام الصيانة. فقد تم تدمير عدد كبير من الطرق والجسور التي تربط المدن، وتعرضت شبكة الكهرباء الوطنية للانهايار (حالياً معظم مناطق البلاد خارج الخدمة النظامية وتعتمد كلياً على مولدات خاصة أو الطاقة الشمسية البدائية). كما لحقت أضرار جسيمة بشبكات المياه والصرف الصحي ما أدى إلى شح المياه النظيفة وعودة الأمراض. وتم قصف وإغلاق مطارات رئيسية لفترات طويلة مما أعاق حركة المسافرين والبضائع. باختصار، أجزاء واسعة من البنية التحتية تحولت إلى أنقاض أو تعمل بقدرة متدنية جداً.

هذا الواقع يؤثر سلباً على بيئة الأعمال وخلق الوظائف. فبدون طرق ومواصلات آمنة وفعالة، لا يمكن للتجارة الداخلية أن تزدهر ولا للاستثمار أن ينتشر في المناطق الريفية. وبدون كهرباء منتظمة، يعجز المصنع أو الورشة عن العمل، ويتكبد التاجر تكاليف إضافية لتأمين الطاقة، مما يدفع الكثيرين لتقليص نشاطهم أو إغلاقه. وبدون اتصالات وإنترنت، يصعب اندماج الاقتصاد اليمني في العالم أو حتى إدارة الأعمال الحديثة داخل البلد. لذلك نجد أن انهيار الخدمات والبنية التحتية العامة أدى إلى شلل أجزاء كبيرة من سوق العمل ونقل النشاط الاقتصادي إلى نمط بدائي أو محدود. فعلى سبيل المثال، الصناعات الكبيرة (كإنتاج الإسمنت أو الحديد) توقفت لأن الكهرباء والموانئ غير متاحة بكفاية، فتحول بعض العمال إلى أعمال صغيرة حرفية.

كذلك، انهيار خدمات التعليم والصحة أثر على رأس المال البشري كما ناقشنا، مما يُضعف جودة القوى العاملة المتوفرة للشركات (على المدى الطويل). بالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من فرص العمل كان يتم توليدها أصلاً عبر مشاريع البنية التحتية التي توقفت الآن. فقبل الحرب كانت الحكومة تنفذ مشاريع طرق وسدود ومدارس، والقطاع الخاص يبني مباني ومراكز تجارية، مما كان يخلق طلباً على العمالة في البناء والنقل والتوريد. الآن هذه المشاريع معطلة، فخسرت الوظائف المرتبطة بها.

من جانب آخر، اضطراب المواطنين لتعويض غياب الخدمات العامة فتح أيضاً مجالات عمل بديلة لكنها مكلفة اجتماعياً: مثل انتشار سائقي شاحنات نقل المياه (الوايتات) الذين ينقلون الماء للأحياء في ظل تعطل شبكة المياه – هؤلاء وجدوا لقمة عيش ولكن بثمانٍ إنهاك الأهالي مالياً. كذلك حرفيو صيانة المولدات الكهربائية انتعش عملهم لأن الكل يعتمد على مولد. هذه الظواهر وإن وفرت بعض الدخل لأفراد، إلا أنها مؤثر سلبي على كفاءة الاقتصاد الكلية. إن إعادة بناء وتشغيل البنية التحتية والخدمات ستكون أحد أعمدة أي خطة لإنعاش الاقتصاد وخلق الوظائف. إذ لن يتمكن المستثمرون من إقامة مشاريع كبيرة دون ضمان الكهرباء والطرق والاتصالات. وكلما تأخرت عملية الإعمار، بقي الاقتصاد يدور في حلقة الأنشطة الصغيرة منخفضة الإنتاجية. الخبر السار أن إعادة الإعمار بحد ذاتها فرصة توظيف ضخمة كما أوضحنا، لذا فمن المهم البدء فيها في أسرع وقت ممكن بالتوازي مع أي جهود إغاثية. ومن المهم أيضاً إشراك القطاع الخاص المحلي في مشاريع البنية التحتية (عبر عقود مقاوله من الباطن مثلاً) لضمان خلق الوظائف محلياً وليس استغلال عمالة من الخارج. بالإضافة لذلك، إصلاح نظم الإدارة العامة ضروري لضمان عودة الخدمات بشكل فعال؛ مثلاً إصلاح قطاع الكهرباء وإعادة هيكلته بحيث يستقطب الاستثمار ويمكنه تشغيل

الموظفين بانتظام ودفع رواتبهم، بدلاً من الوضع الحالي حيث الكثير من كوادر الكهرباء بلا عمل ولا راتب رغم حاجة البلد لهم.

باختصار، تحسين البنية التحتية والخدمات شرط مسبق لتحسين مناخ الأعمال والتوظيف. وهذه مهمة شاقة ماليًا ولوجستيًا، ولكن لا غنى عنها. وتشير التقديرات الأولية للبنك الدولي إلى حاجة عشرات المليارات من الدولارات لإعادة إعمار القطاعات الأساسية في اليمن [46]، والتي يأمل أن يأتي معظمها من المانحين الدوليين ودول المنطقة بعد إحلال السلام. ومن منظور سوق العمل، كل دولار يُنفق في الإعمار يمكن أن ينعكس في أجر لعامل أو في يمني إذا ما نُفذت المشاريع بحساسية تجاه تشغيل المحليين.

توصيات لتنشيط سوق العمل اليمني مستقبلاً

في ضوء التحليل أعلاه لمختلف جوانب مشهد التوظيف في اليمن، يتضح أن النهوض بسوق العمل يتطلب مقاربة شاملة متعددة المسارات. فيما يلي مجموعة من التوصيات الاستراتيجية المبنية على الأدلة والاتجاهات الراهنة، الكفيلة – في حال تبنيها – بتنشيط سوق العمل وخلق فرص مستدامة خلال السنوات القادمة:

1. **إحلال السلام والاستقرار كأولوية قصوى:** لا يمكن لأي جهود تنموية أن تؤتي ثمارها دون إنهاء النزاع وضمان الأمن. لذا تأتي التسوية السياسية المستدامة في مقدمة التوصيات لتنشيط الاقتصاد ككل وسوق العمل تحديداً. سيمكن السلام من إعادة فتح كافة المناطق للنشاط الاقتصادي، واستعادة الثقة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، واستئناف مشاريع إعادة الإعمار الكبرى التي ستولد فرص عمل واسعة.
2. **الشروع فوراً في برامج "الإنعاش الاقتصادي السريع" بعد الحرب:** لضمان امتصاص البطالة المرتفعة وتوفير دخل للأسر، يجب تنفيذ برامج عاجلة كثيفة العمالة في مرحلة ما بعد النزاع. مثلاً، برامج النقد مقابل العمل التي تشغل آلاف الشباب في إزالة الأنقاض وإصلاح الطرق والمنشآت العامة بشكل مؤقت. وأيضاً برامج دعم سبل المعيشة للنازحين والعائدين (منح أدوات ومواشي وبذور لاستئناف الزراعة، قوارب ومعدات للصيادين) بحيث يعود الناس لأعمالهم بسرعة. هذه التدخلات السريعة تعمل كجسر بين الإغاثة والتنمية وتمنع الركود في الفترة الانتقالية.
3. **الاستثمار المكثف في تنمية المهارات والتعليم التقني:** يعد تأهيل رأس المال البشري الركيزة الأهم لتعافي سوق العمل. توصي التقارير بتوسيع برامج التدريب المهني للشباب على المهن المطلوبة في إعادة الإعمار (مثل البناء، السباكة، الكهرباء، الميكانيكا) جنباً إلى جنب مع دعم التعليم التقني العالي في مجالات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والطب كما ينبغي تحديث مناهج الجامعات لإكساب الخريجين مهارات ريادة الأعمال واللغة الإنجليزية والحاسوب، وإقامة شراكات مع القطاع الخاص لتدريب الطلاب عملياً. الاستثمار في التعليم سيضمن وجود قوة عمل مؤهلة تلبي احتياجات الاقتصاد المتجدد. وتشير تحليلات البنك الدولي إلى أن زيادة نسبة التعليم والتوظيف للنساء على وجه الخصوص يمكن أن يرفع نصيب الفرد من الدخل طويل الأجل بنحو 85% إذا تساوت مع الرجال – مما يبرز أهمية فتح التعليم والعمل للجميع دون تمييز.
4. **تفعيل برامج واسعة لدعم المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال:** من الضروري تمكين الشباب رواد الأعمال من تحويل أفكارهم إلى مشاريع على الأرض. يتطلب ذلك توفير حاضنات أعمال في المدن الرئيسية، وتقديم حزم تمويلية ميسرة (قروض صغيرة أو منح) لمن لديهم مبادرات في قطاعات واعدة (زراعية، تقنية، حرفية وغيرها). وكذلك تدريب أصحاب المشاريع على إعداد خطط العمل والتسويق. نجاح مشروع صغير قد يعني توظيف عدة أفراد من العائلة أو الجيران، ومع تكرار العشرات من هذه المشاريع في كل منطقة سيكون الأثر تراكمياً. لقد أثبتت تجارب ما قبل الحرب وما بعدها أن المشاريع متناهية الصغر قادرة على الصمود في الظروف الصعبة إذا حصلت على الدعم الفني والمالي اللازم. لذا يجب أن تكون سياسات التشغيل القادمة صديقة لريادة الأعمال ومبسطة الإجراءات لإطلاق الأعمال (تسجيل النشاط التجاري، الحصول على التراخيص، الخ).
5. **إعادة إعمار البنية التحتية بوتيرة عالية وتوطين الوظائف فيها:** مع تدفق أموال المانحين لإعادة الإعمار، يجب تصميم العقود والمشاريع بحيث تستوعب أكبر قدر ممكن من العمالة المحلية. مثلاً، تقسيم المشاريع الكبيرة إلى حزم أصغر يمكن للمقاولين والعمال المحليين تنفيذها، ووضع شروط بتوظيف نسبة معينة من اليمنيين في الشركات الأجنبية التي ستنفذ بعض الأعمال. أيضاً يمكن إنشاء معاهد بناء سريعة لإعداد الشباب مهنيًا للعمل في مشاريع الطرق والإسكان. بهذه الطريقة،

تتحول عملية الإعمار ذاتها إلى قاطرة للتوظيف وليس مجرد إعادة تأهيل مادي. كما أن إنجاز البنية التحتية سيحسن بيئة الأعمال ويشجع استثمارات القطاع الخاص التي بدورها تخلق وظائف جديدة – إنه تأثير مضاعف محبذ.

6. **إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية لتعزيز النمو واستقرار الأسعار:** لا بد من استعادة دور مؤسسات الدولة في إدارة الاقتصاد لضمان الاستقرار المالي الذي يشجع على التوظيف. يشمل ذلك توحيد البنك المركزي وضبط التضخم وسعر الصرف لضمان قدرة أرباب العمل على دفع رواتب مجدية. وأيضًا تفعيل سياسة مالية توسعية تركز على الإنفاق الاستثماري بدلاً من التوظيف العشوائي في الجهاز الحكومي. إن تحسن المؤشرات الكلية (كهبوط التضخم واستقرار العملة) سيعيد تنشيط القطاع الخاص ويحفزه على التوسع وتوظيف المزيد. إضافة لذلك، أي رفع لرواتب موظفي الدولة سيسهم في زيادة الإنفاق الأسري وبالتالي يحرك عجلة الطلب على سلع وخدمات ويوجد فرص عمل غير مباشرة.

7. **تمكين المرأة اقتصادياً وإزالة العوائق أمام مشاركتها:** سبق وأشرنا إلى أن مشاركة النساء تكاد تكون الأدنى عالمياً (5%). تمكين المرأة للعمل ضرورة اقتصادية واجتماعية، ويتطلب خطوات مثل: إطلاق برامج تدريب مهني مخصصة للنساء (في الخياطة، التصنيع الغذائي، التقنيات المنزلية، وغيرها)، توفير حضانات للأطفال في أماكن العمل لتسهيل عمل الأمهات، تشجيع المشاريع المنزلية النسوية عبر منح وقروض ميسرة، ورفع الوعي المجتمعي بأهمية عمل المرأة. كذلك تعيين النساء في برامج الأشغال العامة والإغاثة لضمان شمولهن. وقد أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره أن إدماج المرأة في القوة العاملة اليمينية هو مفتاح لتحقيق تنمية شاملة. من هنا فإن أي إستراتيجية تشغيل يجب أن تراعي نصف المجتمع المهمل حالياً وتزيل العقبات التشريعية والاجتماعية أمام مشاركتها.

8. **تعزيز الحوكمة وسلامة بيئة العمل لمحاربة الاقتصاد غير الرسمي:** ينبغي العمل تدريجياً على دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية لتنمية أعمال أكثر استدامة وتنظيماً. يمكن تحقيق ذلك عبر تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال الصغيرة وإعفاءها مؤقتاً من الضرائب أو تقديم حوافز (كمنح أولوية في المناقصات أو توفير تمويل) مقابل انتقالها للعمل الرسمي. أيضاً تطوير نظام للتأمينات الاجتماعية والصحية للعمال يجعل الانخراط في الوظائف الرسمية أكثر جاذبية. وبالتوازي، يجب تطبيق قوانين العمل بمرونة تحمي العاملين من الاستغلال دون أن تثقل كاهل أصحاب العمل الصغار. إن تنظيم سوق العمل سيؤدي إلى فرص عمل "لائقة" وتحسين الإنتاجية العامة. ووفق توصيات منظمة العمل الدولية، فإن دعم مسار الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى المنظم يعد من الأولويات لتحقيق نمو احتوائي في اليمن.

9. **تبني خطط تنموية خاصة بالمناطق الريفية والمناطق الأكثر تضرراً:** لضمان توزيع عادل لثمار التعافي، يجب إعداد خطط تنموية إقليمية تراعي احتياجات المناطق المختلفة. مثلاً، منطقة تهامة الزراعية (محافظة الحديدة) يمكن أن تكون محور برنامج وطني لتطوير الزراعة والتصنيع الغذائي هناك وتشغيل آلاف العمال. والمحافظات الشرقية (حضر موت، المهرة) يمكن أن تُخصص لها مشاريع في الثروة السمكية والمعادن والبنية السياحية لتشغيل السكان المحليين بدل اقتصر التنمية في عدن وصنعاء فقط. هذه النظرة المتوازنة تضمن عدم تجمع كل فرص العمل في المدن الكبرى، مما قد يفاقم الهجرة الداخلية. كما ينبغي إعطاء أولوية للمحافظات الأكثر تضرراً بالحرب عند إطلاق مشاريع جديدة، لتخفيف معدلات البطالة والفقر المرتفعة فيها وإعادة دمج أبنائها اقتصادياً.

10. **تكامل الجهود الدولية مع الخطط الوطنية للتوظيف:** أخيراً، على الحكومة اليمينية العمل مع المانحين والمنظمات الدولية لوضع رؤية مشتركة لإنعاش سوق العمل. يتضمن ذلك مواءمة خطط الإصلاح الاقتصادي (خاصة برنامج البنك الدولي وصندوق النقد) مع هدف خلق الوظائف، بحيث لا يكون التركيز فقط على استقرار الاقتصاد الكلي بل أيضاً على ضمان حماية اجتماعية وبرامج تشغيل. وكذلك طلب مساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية لتحديث سياسات العمل والتدريب. كما يمكن إنشاء صندوق دولي لدعم التوظيف في اليمن يساهم فيه المانحون وتنفذ عبره مشاريع بناء القدرات والتوظيف المؤقت للشباب حتى يستعيد القطاع الخاص عافيته. إن تنسيق جهود الجهات المختلفة سيمنع الازدواجية ويعظم الأثر.

هذه التوصيات العشر تشكل في مجموعها خارطة طريق أولية للتعامل مع أزمة التوظيف في اليمن. بالطبع، تنفيذها يتطلب موارد مالية والتزاماً سياسياً وإدارياً قوياً، بالإضافة إلى تحسينات في البيئة الأمنية. ومع ذلك، فهي خطوات ضرورية وحيوية لنفاذ السيناريو الأسوأ المتمثل في ترسخ البطالة الجماعية والتهميش الاقتصادي لقطاع واسع من الشعب. لقد أظهر الشعب اليمني قدراً كبيراً من الصمود وريادة الأعمال الذاتية خلال الحرب – فكثيرون ابتكروا طرقاً للعيش والنجاة في غياب الدولة. الآن حان الوقت لبناء شراكة جديدة بين الدولة والمجتمع الدولي والقطاع الخاص لتوجيه هذا الصمود نحو إعادة بناء الاقتصاد وخلق الفرص. إن تمكين اليمينيين من العمل والكسب الكريم سيعيد لهم كرامتهم ويزيل أحد أكبر أسباب الهشاشة والصراع، ويمهد الطريق لسلام واستقرار دائمين في هذا البلد العريق.

- [1] theglobaleconomy, "Yemen: Unemployment rate. https://www.theglobaleconomy.com/Yemen/Unemployment_rate/," 2023.
- [2] theglobaleconomy, "Yemen: Youth unemployment. https://www.theglobaleconomy.com/Yemen/Youth_unemployment/," 2023.
- [3] globaledge, "Yemen :Female unemployment. https://www.theglobaleconomy.com/Yemen/Female_unemployment/," 2023.
- [4] globaledge, "Yemen: Female labor force participation. https://www.theglobaleconomy.com/Yemen/Female_labor_force_participation/," 2023.
- [5] globaledge, "Yemen: Labor force. https://www.theglobaleconomy.com/Yemen/labor_force/," 2023.
- [6] globaledge, "Yemen: Labor force participation. https://www.theglobaleconomy.com/Yemen/Labor_force_participation/," 2023.
- [7] globaledge, "Yemen: Male labor force participation. https://www.theglobaleconomy.com/Yemen/Male_labor_force_participation/," 2023.
- [8] globaledge, "Yemen: Self-employment. https://www.theglobaleconomy.com/Yemen/self_employment/," 2023.
- [9] globaledge, "Yemen: Informal employment. https://www.theglobaleconomy.com/Yemen/informal_employment/," 2023.
- [10] ILOSTAT_International_Labour_Organization, "Statistics on the informal economy, <https://ilostat.ilo.org/topics/informality/>. Retrieved 2024-09-16.,," 2023.
- [11] en.wikipedia.org, "List of countries by share of informal employment in total employment, https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_share_of_informal_employment_in_total_employment#:~:text=47%20%20Image%C2%A0Yemen%20%2077.4,2019.," 2014.
- [12] International_Labour_Organization, "Informal employment," Retrieved from <https://www.ilo.org/media/5481/download>, 2023.
- [13] unesco, "Shaping the Skills of Yemeni Youth for Peace and Sustainable Development. <https://www.unesco.org/en/articles/shaping-skills-yemeni-youth-peace-and-sustainable-development#:~:text=has%20had%20a%20heavy%20impact,under%2024%20years%20of%20age>," 2024.
- [14] World_Bank_Group_Gender_Data_Portal, "YEMEN,REP.GENDERLANDSCAPE. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099059207042215986/pdf/IDU02ff6c0130a3d00433f0a4d80951064234999.pdf#:~:text=Female%202023%2033,3>," 2023.
- [15] iemed, "Formalizing the Informal Sector: a Fundamental Policy for the Economic Stability of the MENA Region. <https://www.iemed.org/publication/formalizing-the-informal-sector-a-fundamental-policy-for-the-economic-stability-of-the-mena-region/#:~:text=IEMed%20www,of%20GDP>," 2022.
- [16] iLOSTAT_International_Labour_Organization, "The leading source of labour statistics. https://ilostat.ilo.org/data/country-profiles/?ref_area=YEM," 2014.
- [17] theglobaleconomy, "Employment in agriculture. https://www.theglobaleconomy.com/Yemen/Employment_in_agriculture/#:~:text=Source%20The%20World%20Bank," 2022.
- [18] globaledge, "Yemen: Economy. <https://globaledge.msu.edu/countries/yemen/economy#:~:text=Imports%20of%20goods%20and%20services,year%20graph%20on%20the%20right>," 2022.

- [19] UNDP, "Supporting Resilient Livelihoods, Food Security and Climate Adaptation in Yemen, Joint Programme (ERRY III) . https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-06/erry_iii_ip_annual_narrative_report_of_2023_final_updated.pdf?utm_source=chatgpt.com," 2023.
- [20] UNDP, "Yemeni Youth Empowered With Vocational and Business Training. https://www.undp.org/arab-states/press-releases/yemeni-youth-empowered-vocational-and-business-training?utm_source=chatgpt.com," 2024.
- [21] UNDP, "UNDP Yemen: Apprenticeship programme inspires new beginnings in Lahj Governorate, Yemen. ," 2024.
- [22] ILO, "Women Entrepreneurship Programme in Yemen. https://www.ilo.org/projects-and-partnerships/projects/women-entrepreneurship-programme-yemen?utm_source=chatgpt.com," 2010.
- [23] UNDP, "Young women entrepreneurs in Yemen: vocational training in the digital age. <https://www.undp.org/arab-states/stories/young-women-entrepreneurs-yemen-vocational-training-digital-age>," 2024.
- [24] UNDP, "UNDP and KSrelief empower rural youth in Yemen with vocational and business training. <https://www.undp.org/arab-states/press-releases/undp-and-ksrelief-empower-rural-youth-yemen-vocational-and-business-training>," 2023.
- [25] riseforyemen, "Freelancing in Yemen: The payment problem - Rise for Yemen. <https://riseforyemen.org/blogs/news/freelancing-in-yemen-the-payment-problem>," 2023.
- [26] upwork, "Hire freelancers in Yemen. <https://www.upwork.com/hire/ye>"/.
- [27] worldbank_genderdata, "Employers ,total (% of total employment) (modeled ILO estimate). [https://translate.google.com/?sl=auto&tl=ar&text=Employers%2C%20total%20\(%25%20of%20to%20employment\)%20\(modeled%20ILO%20estimate\)&op=translate](https://translate.google.com/?sl=auto&tl=ar&text=Employers%2C%20total%20(%25%20of%20to%20employment)%20(modeled%20ILO%20estimate)&op=translate)," 2023.
- [28] theglobaleconomy, "Yemen: Internet users . https://www.theglobaleconomy.com/Yemen/Internet_users/," 2022.
- [29] datareportal, "Digital 2022: Yemen. <https://datareportal.com/reports/digital-2022-yemen>," 2022.
- [30] worldbank, "Yemen's Economy Faces Mounting Crises: Report. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/06/26/yemen-s-economy-faces-mounting-crises-report>," 2024.
- [31] Food_and_Agriculture_Organization_of_the_United_Nations, "Yemen Plan of Action 2018–2020. <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/8c625820-53c1-486e-a7a4-f5e6f7b96990/content>," 2020.
- [32] Food_and_Agriculture_Organization_of_the_United_Nations, "Smallholder Agricultural Production Restoration and Enhancement Project (SAPREP) (P162659). <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/8207757f-f0b2-42fa-bb08-883403b226e3/content>," 2017.
- [33] reliefweb, "Food affordability in conflict-torn Yemen in light of the Ukraine war 2023. <https://reliefweb.int/report/yemen/food-affordability-conflict-torn-yemen-light-ukraine-war-2023>," 2023.
- [34] eliefweb, "GIEWS Country Brief: Yemen 31-October-2024. <https://reliefweb.int/report/yemen/giews-country-brief-yemen-31-october-2024>," 2024.
- [35] worldbank, "Climate-Resilient Irrigation. <https://www.worldbank.org/en/topic/climate-resilient-irrigation>".
- [36] reliefweb, "Yemen Quarterly Food Security Update - Quarter 1, Issued 5th May 2024. <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-quarterly-food-security-update-quarter-1-issued-5th-may-2024>," 2024.
- [37] unicef, "Yemen crisis. <https://www.unicef.org/emergencies/yemen-crisis>".
- [38] World_Health_Organization, "Eight years of prolonged conflict in Yemen leave over 20 million people in need of urgent health assistance. <https://www.emro.who.int/media/news/eight-years>

- [of-prolonged-conflict-in-yemen-leave-over-20-million-people-in-need-of-urgent-health-assistance.html](#)," 2023.
- [39] reliefweb, "Make do or die: healthcare in Yemen. <https://reliefweb.int/report/yemen/make-do-or-die-healthcare-yemen>," 2015.
- [40] reliefweb, "Health care workers face a double battle – COVID-19 in a conflict zone. <https://reliefweb.int/report/yemen/health-care-workers-face-double-battle-covid-19-conflict-zone>," 2020.
- [41] reliefweb, "IOM Yemen: THE HEALING JOURNEY - Mental Health Support Uplifts Displaced Communities in Times of Crisis [EN/AR]. <https://reliefweb.int/report/yemen/iom-yemen-healing-journey-mental-health-support-uplifts-displaced-communities-times-crisis-enar>," 2024.
- [42] reliefweb, "Yemen: All Girls Foundation WASH Project [EN/AR]. <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-all-girls-foundation-wash-project-enar>," 2021.
- [43] World_Health_Organization, "Achieving health for all in Yemen A book of human stories. https://www.emro.who.int/images/stories/yemen/achieving_health_for_all_in_yemen.pdf," 2024.
- [44] UNDP, "Solar Power Brings Renewable Energy To Hospitals In Yemen. <https://www.undp.org/yemen/stories/solar-power-brings-renewable-energy-hospitals-yemen#:~:text=Solar%20power%20brings%20renewable%20energy,grids.,>" 2023.
- [45] T. _WORLD_BANK, "THE EMPLOYMENT BENEFITS OF AN ENERGY TRANSITION IN YEMEN. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099051123072028548/pdf/P1705460663479050bb960b45af733669e.pdf#:~:text=10%2C000%20jobs%20could%20be%20created,of%20PV%20is%20even%20more>," 2023.
- [46] worldbank, "Navigating Climate Challenges amidst Conflict: Pathways for Yemen's Future. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/11/20/navigating-climate-challenges-amidst-conflict-pathways-for-yemen-s-future#:~:text=Yemen%20faces%20rising%20temperatures%2C%20unpredictable,agricultural%20productivity%20and%20infrastructure%20damage>," 2024.
- [47] The_Sector_Network_Rural_Development_Africa, "Fisheries – A Key Lever for Change in Yemen. <https://www.snrd-africa.net/fisheries-a-key-lever-for-change-in-yemen/#:~:text=activities%20have%20been%20estimated%20to,certain%20vitamins%20and%20trace%20elements>".
- [48] wfp, "What's Happening in Yemen? An Explainer on the Conflict and Its Impact on Civilians. <https://www.wfpusa.org/articles/whats-happening-yemen-explainer-conflict-impact-civilians/#:~:text=conflict%20has%20claimed%20over%20377%2C000,in%20Yemen%20are%20extremely%20hungry>," 2024.
- [49] statista, "Yemen: Age structure from 2013 to 2023. <https://www.statista.com/statistics/524184/age-structure-in-yemen/#:~:text=Age%20structure%20in%20Yemen%202,023Read%20more>," 2023.
- [50] worldometers, "Yemen Demographics. <https://www.worldometers.info/demographics/yemen-demographics/#:~:text=Trends%29%20www,4%20years%20%282025>," 2025.
- [51] Wikipedia, "Demographics of Yemen. https://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Yemen#:~:text=,%D7%A2%D7%91%D7%A8%D7%99%D7%AA," 2023.
- [52] World_Health_Organization, "Population, Yemen. <https://data.who.int/countries/887#:~:text=Yemen%20,to%2070%2C976%2C403%20by%202050>."
- [53] F. Khaled, "A War of Attrition: Higher Education in Yemen. https://sanaacenter.org/files/A_War_of_Attrition_Higher_Education_in_Yemen_en.pdf," 2024.

- [54] acaps, "Social impact monitoring report: July–September 2022. https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20221122_acaps_yah_simp_july_to_september_2022.pdf," 2022.
- [55] worldbank, "World Bank Increases Funding to Expand Electricity Access in Yemen. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/06/30/world-bank-increases-funding-to-expand-electricity-access-in-yemen>," 2022.
- [56] reliefweb, "Yemen Country Economic Memorandum: Glimmers of Hope in Dark Times- 2023 [EN/AR]. <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-country-economic-memorandum-glimmers-of-hope-dark-times-2023-enar#:~:text=Yemen%20Country%20Economic%20Memorandum%3A%20Glimmers,The%20conflict%20has>," 2023.
- [57] A. Nasser, "PRIVATE SECTOR ENGAGEMENT IN POST-CONFLICT YEMEN. https://carpo-bonn.org/media/pages/publikationen/weitere/private-sector-engagement-in-post-conflict-yemen/6f5be934d0-1733577276/rethinking_yemens_economy_white_paper_3.pdf," 2018.
- [58] UNHCR, "Yemen Crisis Explained. <https://www.unrefugees.org/news/yemen-crisis-explained/#:~:text=Over%2080%20percent%20of%20the,of%20humanitarian%20assistance%20and>," 2025.
- [59] reliefweb, "UNICEF Yemen Humanitarian Situation Report No. 4, January - December 2023 [EN/AR]. <https://reliefweb.int/report/yemen/unicef-yemen-humanitarian-situation-report-no-4-january-december-2023-enar#:~:text=UNICEF%20Yemen%20Humanitarian%20Situation%20Report,million%20people%20were%20estimated>," 2023.
- [60] worldbank, "Publication: Yemen - Assessing the Impacts of Climate Change and Variability on the Water and Agricultural Sectors and the Policy Implications. <https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/535dd55f-829b-5f77-be8e-7b3a40774fb>.2021 ",3